محضر الجلسة 397

التاريخ: الثلاثاء 26 ربيع الثاني 1425 (2004/06/15)

الرئاسة: السيد أحمد القادري، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات و 55 دقيقة ابتداء الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد رئيس الجلسة أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح أعمال هذه الجلسة السادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة الشفوية للسادة المستشارين. الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات لكم الكلمة.

السيد محمد سعدون، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من الثلاثاء 8 يونيو الجاري إلى غاية يوم الثلاثاء 15 منه، عدد الأسئلة الشفهية 35 سؤالا عدد الأسئلة الكتابية 3 أسئلة عدد الأسئلة التي تم سحبها سؤالا واحدا وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية وتبعا للنظام الداخلي، سنشرع للإسماع إلى طلب الاحاطات مقدم من طرف رؤساء الفرق طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، وقبل ذلك أود باسمكم جميعا أن نتوجه بصادق عبارات الترحيب لضيق المجلس الكبير السيد بروس جورج، رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا الذي يقوم بزيارة رسمية لبلادنا بدعوة من رئيس مجلس المستشارين، وهي مناسبة نغتنمها للإشادة بالدور المتميز الذي ينهض به السيد بروس جورج على رأس هذه الجمعية البرلمانية في تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها وبخاصة جهوده في تقوية أواصر التعاون مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبصفة خاصة مع المملكة المغربية، ونؤكد لكم بهذه المناسبة مواصلة مجلس المستشارين للدور النشيط داخل هذه الجمعية مرحبا بكم مرة أخرى ومرحبا بالسيد الأمين العام بهذه المنظمة السيد كسطاف طلريس وأتمنى لكم باسم أعضاء المجلس مقاما طيبا في المغرب وأهلا وسهلا، طلب الإحاطة الأول مقدم من فريق الحركة الوطنية الشعبية لكم الكلمة السيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية.

السيد المستشار محمد المنصوري:

داخل مجلسنا الموقر ومن خلال إحاطة المجلس علما بقضية طارئة ومن خلال أسئلة شفهية آنية وعادية، وكذا خلال اجتماعات اللجنة الدائمة المختصة أن حاولنا إثارة انتباه الحكومة إلى المخاطر التي تهدد المنتوج الفلاحي والزراعي، خاصة بالمناطق الجبلية التي تتعرض بشكل دوري لتأثيرات مناخية قوية، واليوم أضطر لإحاطة المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بالكارثة التي حلت بعدة أقاليم، نذكر منه أقاليم في الأطلس المتوسط الشرقي وبالأخص إقليم خنيفرة أيت بنعلال وأيت سكوكو، وكرتيلا حيث أدت عواصف رعدة قوية خلال الأيام القليلة الماضية إلى إتلاف المحاصيل الزراعية خاصة منها الحبوب كالقمح الطري وكذا مختلف الأشجار المثمرة والفواكه كالتفاح والتي تضررت كثيرا من جراء تساقط البرد (التبروري) هذا البرد تساقط بشكل قوي، تسبب في تشكل فيضانات جارفة حملت معها قطعا كبيرا من الأغنام، وتسبب في تدمير القناطر على طرق رئيسية وثانوية، والغريب في الأمر من المؤسف حقا أن الحكومة لم تراعي تحذيراتنا السابقة، أي انتباه، بل الأخطر من ذلك إن المصالح الحكومية المعنية لازالت إلى غاية كتابة هذه الأسطر غائبة تماما ولم تقم بأي مبادرة تذكر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتقديم المساعدة للمتضررين من الفلاحين خاصة والمواطنين عامة التي تضررت منازلهم وأمتعتهم إننا نأسف في فريق الحركة الوطنية الشعبية بأن السدود التلية التي تمت برمجتها بمساهمة المجلس الإقليمي والمجلس الجهوي لدوائر ميدلت، ولقباب، وخنيفرة قد تم تحويلها إلى مناطق أخرى خارج إقليم خنيفرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتمادات المرصودة لاقتناء الأليات لمكافحة للتبروري، قد تم إلغاؤها من القانون المالي، وهي تدابير لم يتم العمل بها كانت تسهر كثيرا في تجنب هذه

الكارثة، إن الخسائر هذه الكارثة تقدر حسب المختصين بملايير السنتيمات.

إننا حضرة السيدات والسادة، في فريقنا تأسف حقا لهذا التعامل غير السليم، لغير السليم لحكومة كنا نظن أنها جعلت من بين ثوابت برنامجها تفعيل سياسة القرب، وإننا تأسف كذلك لكل تلك الوعود، التي التزمت الحكومة بإنجازها، وبقيت إلى غاية اليوم مجرد أكثر ما يمكن أن يقال نوايا، وفي الأخير إننا في فريق الحركة الوطنية الشعبية مجبرين لدعوة الحكومة مجددا، وخاصة السيد الوزير الأول إلى التحرك بسرعة للوقوف إلى جانب المتضررين وتقديم مساعدات عاجلة، مساعدات تمكن من التخفيف من معاناتهم الناتجة عن الخسارات المهمة التي تكبدوها، ولاسيما في السواقي والمسالك.. إلخ وشكرا السيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم لرئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية، أعطي الكلمة في إطار المادة 128 إلى السيد فريق الكنفدرالي.

السيد المستشار خليد لهوير العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

يشرف الفريق الكنفدرالي أن يحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بأن الحق في الاحتجاج أصبح يواجه بالقمع إضافة إلى العودة إلى سياسة العنف، مع العلم أن قضايا الاحتجاج تتطلب المعالجة بالانكباب على الأسباب والمسببات بدل مواجهة ردود فعل المواطنين التي قد تتخذ طابعا احتجاجيا لتنبيه أنظار الحكومة إلى مطالبهم، وفي هذا الإطار نسجل ونستنكر ما تعرض له اليوم احتجاج الشغيلة التعليمية، ومستخدمو الفلاحة من قمع وأيضا هجوم رجال الأمن على المعطلين فأين نحن من دولة الحق والقانون، واحترام الحريات السيد الرئيس وفي نفس الاتجاه نلفت انتباه الحكومة لاستفحال ظاهرة الجرائم المالية، ونهب المال العام دون حسيب ولا رقيب مثل ما وقع في BNDE، والجمارك وصناديق العمل، والتكوين المهني، وتبقى ملفات أخرى دون متابعة قضائية، جا$^ة مثل صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والقرض العقاري والسياحي، والقرض الفلاحي، بل يتم التغاضي عنها وتسهيل عمليات مغادرة الترابى الوطني لمرتكبي هذه الجرائم، إنها مفارقة عجيبة في التساهل والمرونة مع المفسدين وقمع احتجاجات المواطنين دفاعا عن حقوقهم وكرامتهم شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد فريق لكنفدرالي، الكلمة الآن في طلب إحاطة إلى السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

السيد المستشار احمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

إخواني المستشارين المحترمين

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين ولاسيما المادة 128 منه يشرفنا أن نحيط مجلسنا الموقر علما بأمر خطير راح ضحيته مواطن مغربي، وقبل الخوض في صلب الموضوع وجب الإشارة إلى أن بلادنا شهد تضاعفا لمثل هذا الحادث بشكل بات يطرح عدة تساؤلات الشيء الذي دفع بنا في فريق الاتحاد الدستوري إلى اللجوء إلى مسطرة الإحاطة لعلنا نبلغ للمسؤولين صوتنا ومن ورائنا صوت وهموم المواطن المغربي وفاة المنية يوم الأربعاء 7 يونيو 2004 مواطن مغربي كان مصاب بداء في القلب وكان قد قدم إلى الرباط قادما من مدينة الناظور حاملا معه رسالة موقعة من مستشفى الإقليمي بالناظور بتاريخ 19 ماي 2004 خاصرا بها قسم جراحة القلب والشرايين للمستشفى ابن سينا بالرباط قصد إجراء عملية جراحية لزرع آلة لتصميم القلب سيشتريها من ماله الخاص، ورغم مشاق الطريق وصل المريض إلى المستشفى المذكور، وكنت برفقته. لكن لم يتم استقباله تحت حجة أن الطبيب المختص له مشاكل خاصة مع وزير الصحة، ولم تحل بعد، فضربوا له موعدا آخر لزيارة المستشفى، لكن دون جدوى وبقي المواطن دون أخذ العلاج أو استقباله، أو إسعافه بالمستشفى ودائما بحجة أن الطبيب غير موجود ولن يتم معالجة أي مريض مادامت مشاكل الطبيب لم تحل مع السيد الوزير..

وفي يوم الاثنين 7 يونيو 2004 ذهبت مع المريض إلى المستشفى صباحا ثم مساء.. فضربوا لنا موعدا للغد صباحا أي صباح يوم الثلاثاء 8 يونيو 2004 وحضرنا في الموعد لكن لم يحضر الطبيب الذي لم يحل المشاكل

بعد الإشكالية، أي لم يتم الاحتفاظ بالمريض داخل المستشفى لإسعافه، والعناية به حتى يأتي الطبيب المذكور، وكأن هذا الأخير يملك قسم الجراحة العمومية، ويملك معها مصير المواطنين المرض وبقي الحال على ما هو عليه إلا أن فقد المريض حياته صباح الأربعاء 9 يونيو 2004، بفندق بالرباط وقد خالف هذا الحدث استياء عميقا عند نزلاء الفندق، وطاقمه والكل يعلم مدى صعوبة الإجراءات المصاحبة لحدث كهذا، وبذلك فقد المواطن حياته وكان ضحية التسيب أو الإهمال وكأن حياة وصحة المواطنين عباد الله في يد هذا الطبيب وتصوروا هذه المعاناة بالإضافة إلى مصاريف إقامة المريض بالفندق الذي دخل إليه حيا وخرج منه قائد الحياة لتضاف إلى المصاريف وفقدان الحياة مصاريف ننتقل للدفن إلى مسقط رأسه علما أن لديه عشرة أبناء تركهم براء أيتام..

فهل يا ترى يجوز لأي شخص مسؤول كيفما كانت مسؤوليته أن يؤثر بشؤونه الخاصة على حياة المواطنين؟ وأكثر من هذا وذاك أنني رأيت بأم عيني عدد كبيرا من المرضى يأتون من جميع أنحاد الوطني إلى هذا القسم ولا يستقبلون تحت دعوى أن الطبيب غير موجود بسبب مشاكله مع وزير الصحة ويجب أن يحلها. فهل تترك الوضع على حاله حتى تزهق أرواح عدة؟ نترك الإجابة للمستقبل لعله يكون أرحم على المواطن المغربي وختاما لسنا بصدد توجيه المسؤولية للسد وزير الصحة بقدر ما نريد أن يكون على علم بما يقع داخل المستشفيات العمومية من تماطل وتهاون ويدفع الموطن المغربي الثمن غاليا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على كل حال السيد وزير الصحة معنا في الجلسة، ننتقل كذلك إلى طلب الاحاطة الوارد من طرف الحركة الديمقراطية الاجتماعية السيد رئيس الفريق.

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمين،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس الموقر أحيط المجلس علما بأن التدابير الاستخلاصية، التي اتخذت في المستشفيات الجهوية، والسيد وزير الصحة معنا كيعرف الأمور هذه، أقول اتخذت في المستشفيات الجهوية والإقليمية في المملكة، والتي تكمن في أداء تعرفة الفحص الطبي، سواء تعلق الأمر بالطب العام أو المختص أو الفحص عن طريق أجهزة écographie والراديو الخ..

أقول أن التدابير تركت ردود فعل سلبية في نفوس المواطنين وخاصة الفئات المعوزة منها وهذه الردود ممزوجة بالإحساس بإحساس الغبن والحيف والغريب في الأمر أن ثمن التعريفة زاد بنسبة 100٪ وهذا جاء في احاطة وقلنا آنذاك أن الأمر يتعلق بجزء من هذه التعريفات، والأمر يتعلق بالجميع التعرفة زادت 100٪ فأصبحت زيارة مريض طبيب عام في المؤسسات العمومية تلتزم 40 درهم أي بزيادة 20 درهم، وأصبح فحص طبيب مختص من 40 إلى 60.

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين،

في الولاية التشريعية السابقة عمر هذا المجلس صادقنا على قانون التغطية الصحية لعامة المواطنين وذلك مند سنتين ونيف دون أن يخرج هذا المشروع إلى حيز التنفي،ذ الشيء الذي يدفعنا لنسائل الحكومة بل تلومها لماذا هذا التأخير الغير المبرر في حين تقوم وزارة الصحة بمعية وزارة المالية بهذه الزيادات المخهولة ناهيك عن ثمن الأدوية التي تزيد كل يوم لهذا نتساءل هل زادت القدرة الشرائية للمواطنين؟ هل زادت أجور الموظفين؟ ما هذه الزيادات ألا يكفي ما يعاني منه المواطن من الغلاء غلاء المعيشة غلاء فاتورة الماء والكهرباء؟ وماذا عن الأنسولين أحيانا سمع أنه تم استبداله ولكن إذا ذهبت إلى المستشفيات أو الصيدليات لا وجود لهذه المادة أو المواد الطبية. فقد جاءت على لسان زميلي فهي من 6 أشهر لفوق، لأن في الحقيقة ما بقاشي حتى يقضي الإنسان نحبه عاد أعطيوه موعد، ويكفي أن تنام وتستفيق بالزيادة في الأثمان دون إعلان سابق، إن المواطن البسيط بشعر بالمرارة بهذه الزيادات لا حول له ولا قوة.

سيدي الرئيس، حضرات السادة،

إن العالم القروي والذي يعاني من النقص من تجهيزات والبنايات الذي تلقى الخبر خبر الزيادة في الأثمان في الفحوص تم له استياء عميق، هل سيؤدي المواطن البسيط القروي لأن هذه الأثمان باهضة. قد يقول سائل 40 درهم ليست باهظة، أقول كلا إنها باهظة للمواطن الذي لا دخل له. ما عندو مردودية، لا

أجر له، ما عندوشي أجرة ولو درهم واحد، فكيف يؤدي 40 درهم وهذا ينطبق على المناطق النائية خاصة الراشيدية وورزازات وفكيك وجميل كيف يؤدي المواطن في امشيل وفي جماعة الطاس* مثلا هذه التعريفات الباهظة سيدي الرئيس حضرات السادة إن جلالة الملك وهو يتضامن مع الفئات المعوزة في وطننا الحبيب قد أعطى الدرس الحي حيث التنمية والديمقراطية إذا نحن تركنا فئات عريضة تعاني وتقاسي من التهميش والأمر يستفحل إذا كان الأمر يتعلق بالصحة صحة الإنسان رأس ماله، إن التضامن يجب أن يدرس على القاعدة الأساسية والأخلاقية إن الغني الميسور يؤدي على الفقير المحروم حتى يتحقق العدل والإنصاف والمساواة وهذا نداء ملح للحكومة ككل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار أؤكد مرة أخرى على التقيد بمقتضيات المادة 128 فيما يتعلق بطلب الإحاطة الآن أعطي الكلمة لرئيس الفريق الديمقراطي في إطار الفصل 128 لكم الكلمة السي سعيد التدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

لقد عرفت جماعتي السحتريين وبني إدرير بولاية تطوان قيادة بني قريش مؤخرا موجة احتجاجية واعتراضات من طرف سكانها بسبب احداث محمية لتربية الخنزير إلا أنه هذه المحمية لم تراع أبسط الشروط اللازمة كما أن هذه المحمية مساحتها 4 ألف هكتار وتضر جماعة السحتريين بكاملها و8 دواوير من جماعة بني إدير والغريب في الأمر هو أنه هذه المنطقة معروفة بمنطقة جبلية والأراضي القابلة للحرث قليلة جدا وان هذه المحمية ضمت جميع الأراضي وبدون استثناء القابلة للحرث، ولهذا هاذ الناس هادوا أصبح المصير ديالهم خطير جدا لا ديالهم ولا ديال وليداتهم لأن العين الوحيد عندهم هو الفلاحة بهذه الطريقة حنا كنتمناو أن المسؤولين على هذا القطاع ينضروا في هذا الموضوع وحنا كاتبناهم كذلك وكنتمناو أنهم يأخذوا بعين الاعتبار هذه الإحاطة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس الكلمة الآن في آخر طلب إحاطة لرئيس الفريق الاشتراكي تفضلوا السيدالمستشار.

السيدالمستشار محمد الهيطي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما، ومن خلاله الحكومة والرأي العام باسم الفريق الاشتراكي وباسم الفدرالية الديمقراطية للشغل إلى ما تعرفه الساحة الاجتماعية من تصاعد لوثيرة الاحتجاجات ذات الصبغة المطلبية والنقابية. اليوم كما هو معلوم تنفذ شغيلة قطاع العدل، إضرابا لمدة 48 ساعة هذا هو الإضراب الثاني. كذلك قطاع الفلاحة مضرب اليوم على صعيد مكاتب الجهوية ومراكز الأشغال ومكتب الحبوب. وهناك إضراب آخر في الأفق.. إذا غدا سيشرع المتصرفون في إضراب يومي الأربعاء والخميس 16، 17 يونيو وهي بداية لحركة احتجاجية سنتتواصل على امتداد شهر يونيو..

كذلك الشغيلة في القطاع الخاص الشغيلة في قطاع الصحة تتأهب هي الأخرى إلى تنفيذ إضراب القطاع في غضون الأسبوع المقبل وقبل هذه الحركات الاحتجاجية كان هناك إضراب للجماعات المحلية، إضراب مفتشي الشغل، والصناعة التقليدية..

لا نريد من هذه الإحاطة تهويل الأمور، والمبالغة بل نريد استعراض وتبيان الحقائق كما هي على أرض الواقع، والتي تقول بأن هناك فعلا استياء وتذمر وقلق، وبالتالي نريد من الحكومة أن تنصت بما يلزم من الجدية والاهتمام والمسؤولية إلى أصوات المحتجين والمضربين بدل اللجوء إلى الأساليب التي تضيق على الحريات النقابية والحريات العامة، وأن تعمل الحكومة على تفعيل آليات الحوار الاجتماعي الذي يبدو أنه قد أصابه العطب والمشكل أن الحوار القطاعي الآن هو معطل في الاتجاه الذي يمكن من حل المشاكل المطروحة وأن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار، زيادة على انتظارات شغيلة القطاعات المذكورة، انتظارات البلاد والمجتمع فيما يتعلق بتسريع وثيرة الإصلاحات بالعديد من الأوراش في العدل، والفلاحة والإدارة والشغل والصحة شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار ننتقل إلى جدول أعمالنا هناك أسئلة آنية نبدأ بالأسئلة الآنية المتعلقة بالقصور الكلوي هناك سؤالين في نفس الموضوع، أستأذن المجلس في

أن يتم تقديمهما دفعة واحدة على أن يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما إذن الكلمة لصاحب السؤال الأول موجه للسيد وزير الصحة حول مصير 90 مريضا بالقصور الكلوي، للمستشارين المحترمين السادة محمد الخليفة عبد اللطيف أبدوح، محمد العربي القباج، ومحمد تيتني العلوي الكلمة للدكتور محمد خليفة.

السيد المستشار محمد خليفة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواني المستشارين،

لاحظ الرأي العام الوقفات الاحتجاجية لمرضى القصور الكلوي أمام مقر الوزارة وأمام مستشفى ابن سينا بالرباط وذلك نظرا لإقفال الجناح الخاص بالمستشفى المذكور وذلك بسبب توقف تزويد الجناح بالمواد الأساسية لتصفية الدم من أسيطاط وأسيد، وبيكاربونات هذا مانتج عنه أن مصير 90 مريض بالقصور الكلوي مهددين بالموت ورغم الاحتجاجات المتوالية لحد الآن لم تتم الاستجابة لمطالبهم.

السيد الوزير المحترم، ما مصير هؤلاء المرضى في حالة توقف هذا الجناح عن إمدادهم بمواد الأساسية واستقبال غيرهم من المرضى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة لصاحب السؤال الثاني وهو موجه إلى السيد وزير الصحة حول نفس الموضوع حول الخطر الذي يهدد مرضى القصور الكلوي، للمستشارين المحترمين السادة محمد بلسحان، علي سالم الشكاف الحو المربوح، سيداتي الشكاف، إبراهيم السالمي العربي المحرشي العربي سديد ومحمد أيت مبارك، الكلمة للمستشار، المحترم لطرح السؤال.

السيد المستشار العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة السادة المستشارين،

كما يعلم الجميع يعاني العديد من مرض القصور الكلوي من تكلفة مرتفعة للعلاج ومن انعدام المؤسسات الإستشفائية المتخصصة في بعض أقاليم المملكة إلى جانب افتقار بعض المؤسسات إلى التجهيزات الضرورية الضرورية والأطر الطبية المتخصصة، كما هو الحال بالنسبة لإقليم الراشيدية ونظرا للتكاليف المرتفعة للعلاج فقد عملت بعض فعاليات المجتمع المدني على المساهمة في تحمل جزء من هذه التكاليف بالتعاون مع الجهات المختصة لوزارتكم غير أن هذا الحل يبقى مؤقتا وظرفيا ولا يمكن أن يشكل البديل لتدخل وزارتكم لحل المشكل بطريقة شمولية وجذرية، ومن خلال ما تداولته بعض الصحف الوطنية فإن هناك مجموعة من مرضى مهددين بالموت بسبب إغلاق الجناح المتخصص بأكبر مؤسسة استشفائية جامعية بالعاصمة بدعوى انعدام الامكانيات المادية الضرورية لتسيير وأمام خطورة الموقف الذي يهدد صحة نزلاء هذا المركز نود أن نسائل سيادتكم.

1- ما مدى صحة ما تروجه الصحافة في هذا الشأن؟

2- ما هي التدابير المستعجلة التي ستتخذها وزارتكم لتوفير العلاج للمعنيين بالأمر؟

3- ما هي إستراتجية وزارتكم لتطبيق سياسة القرب من أجل توفير العلاج الضروري لمرض هذا الداء المزمن في كل جهات المملكة؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصحة للجواب على السؤالين.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

السادة المستشارين المحترمون،

السيدة المستشارة،

نود في البداية أن أقدم شكري إلى السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الذي يعطينا فرصة أخرى للحديث عن هذا المرض الذي بدأ يعرف تدريجيا. ويؤثر طبعا على الرأي العام المحلي أريد في البداية أن أقول إن هؤلاء الأشخاص قد تم حل مشكلهم في الأسبوع الماضي وهي كانت فترة انتقالية، ولكن أريد أن أقول إن هذا المرض بدأ يتكاثر أولا وبائيا 80٪ سنويا وأنه وبائيا ننتظر في كل سنة 120 حالة لمليون شخص سنويا. وبالتالي يضع مشكل اقتصادي كبير على الصعيد العالمي وعلى صعيد الدول العالم الثالث وخصوصا طبعا بالنسبة لبلادنا 120 حالة في مليون في السنة نضربها في 30 هي 3600 لا بد من القول كذلك بأن الوقاية في هذا المرض أحسن من العلاج وتصدق هذه القولة بالأخص في هذا المجال فهو يصيب المسنين، وبالتالي فلابد من نمط حياة خاص وبالأخص في الحركة والرياضة، على الأقل المشي.

يمس كذلك المصابين بالمرض السكري وهو كثير ولابد من العناية بهؤلاء، وبأمراض الضغط الدموي وعند الأطفال بالتهاب اللوزتين (الحلاقم)، وبتعفن

المسالك البولية وبالتالي فإذا كانت هناك وقاية من هذه الأمراض يمكن أن تخفف من وطأة وسرعة انتشار هذا الوباء.

أريد أن نقول في مستشفى ابن سينا أنه هناك طبعا مصلحة وقد كانت مؤطرة من طرف جمعية غير حكومية ولكنها تخلت عن عملها في هذا المستشفى وتخلت عنه في أماكن أخرى، وبالتالي فإن هناك ترددات فيما يتعلق بالتكفل بهؤلاء. غير أن المركز الآن سيجد حلا نهائيا لهذه المرحلة لهذه المشكلة في غضون قبل شهر واحد 2005 والآن بالتعاون مع الوزارة فقد حل المشكلة مرحليا في هذا الشهر وستتم معالجته في الأشهر المقبلة.

فيما يتعلق بالجانب الثاني، وهو مهم جدا، فيما يتعلق بسياسة القرب كانت البنية التحتية في هذا المجال بنية هشة تعتمد في الواقع على المجتمع المدني في مسايرة ومواكبة وعلاج هذه الأمراض ولكن الأمور تغيرت منذ السنة الماضية حيث كان هناك صفقة كراء شراء.. لأكثر من 250 آلة بقيمة 1.45 مليون ديال الدرهم ستمكننا من كراء هذه الآليات بما فيها المستهلكات والصيانة، والتكوين. ولكن علينا أن نهيئ المراكز، إما أن نأهل المراكز القديمة أو نهيئ مراكز جديدة وسيتم تهيئ وتأهيل 32 مركزا على الصعيد الوطني منه مراكز مهمة على الصعيد أماكن بعيدة في تاونات، وصفرو، والراشيدية، وسيدي قاسم، والقنيطرة والخميسات، وسلا ويعقوب المنصور بالرباط لكي تخفف عن وطأة بالنسبة لابن سينا، والجديدة، والدار البيضاء، وكلميم، مما يتطلب كذلك غلاف مالي آخر لا يستهان به لتأهيل المستوصفات أو المستشفيات لاستقبال هذه البنية..

ولكن في الواقع أن المشكل الأساسي هو مشكل العنصر البشري وبالأخص المختصين في علم النفلوجيا، علم الكلى. وهؤلاء أولا عددهم قليل، وثانيا يصعب انتشارهم على صعيد الرقعة الوطنية، نظرا طبعا لمشكل البنية التحتية، البعد، صعوبة الاستقبال قلة وسائل التكوين المستمر، وقلة وسائل التحفيز فيما يتعلق بهذه الأطر التي يجب أن نتمكن من البحث عن وسائل تحفيزهم إلى الذهاب إلى الأماكن النائية للاشتغال فيها. ونفس الشيء يقال بالنسبة للممرضين والممرضات.

في هذا الإطار كذلك بدأنا ببرنامج صغير لأنه من الصعب أن نكون أكثر من ستة أطباء في هذا الاختصاص في الرباط وثمانية في الدار البيضاء بعد نقاش طويل مع الكليتين ولكن نحن الآن نشتغل على تكوين أطباء dialyse، والذين يقومون بهذه العملية يتعلمون في غضون سنة، وبدأنا بتكمين مجموعة في الدار البيضاء، وسنتمكن إن شاء الله من تكوين مجموعة أخرى في الرباط حتى نتمكن من سد النقص الحاصل في هذه الفئة ريثما تكون الكليات أطباء مختصين في مرض الكلى أريد كذلك أن أقول أن المرض كجميع الأمراض متعلق بالمحددات الأخرى كثيرة جدا، وبالأخص بالمستوى الثقافي في البنات، وحتى للرجال، وبمستوى العيش وبمستوى الدخل القومي، وبالطرق وبالماء الصالح للشرب.. يعني جميع مجموعة من المحداث الأفقية تتداخل فيما بينها لكي تؤثر على هذا المرض..

وأظن أن الأوراش الكبيرة التي فتحتها الحكومة الآن فيما يتعلق بتسريع في برامج الطرق والكهرباء، وجلب الماء والتعليم.. سيمكن مستقبلا ليس بالغد، ولكن مستقبلا في تحسين الظروف المناخية، وبالتالي نتمنى أن يخفف كذلك من السرعة في تكاثر هذه الأمراض والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم الكملة للدكتور الخليفة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الخليفة:

قلت السيد الوزير المحترم نشكرك جزيل الشكر على أنكم بعتم باطمئنان في كثير من البيوت هذا اليوم لأن كثير من الناس المريضين بالقصور الكلوي وعائلتهم كانوا ينتظرون هذا الجواب وشكرا لكم، ويبقى لنا الوقت لكي نطرق بعض المسائل التي طرحتموها فيما يخص بالوقاية من هذا المرض القصور الكلوي، وكذلك وهذا سيكون إن شاء الله المحور على صعيد اللجنة إذا كان ممكن وهو زرع الكلي، لأنه هو الحل الأمثل في الحقيقة انتظارا حنا الآن كندير تصفية ديال الكلي في كثير من المدن البرنامج الذي طرحتموه على الصعيد الوطني في كثير من المدن كمثل صفرو الجديدة، وكلميم إلى آخره هذه المدن حقيقة هي في حاجة ماسة لأنكم عيطتونا الأرقام تدلي بأن هناك خصاص كبير وهو تقريب 3000، كما قلتم في السنة، ديال مرض القصور الكلوي، وهذا يجب بطبيعة الحال أن الوزارة تخصص، أن هناك جمعيات قد تخلقت عن هذا فإن الوزارة سيكون لها تحمل كبير، نتمنى لكم إن شاء الله التوفيق في هذا الميدان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أيت امبارك:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

فيما يخص التعقيب على السؤال الموجه للسيد الوزير الصحة، أولا أود أن أشكر السيد الوزير المحترم على المعطيات التي تفضل بإيضاحها حول هذا الموضوع إلا أننا نؤكد على ضرورة إيجاد حلول عاجلة للمشكل لأن هذا مشكل مرضى، وليس مشكل مخطط ووضع حد لمعاناة المرض مادامت المسألة تتعلق بالحياة أو موت المعنيين بالأمر كما أننا نؤكد على ضرورة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها الكاملة مادامت قد وعدت بإنشاء وتجديد مابين 32 و34 مركزا لتصفية الدم بالعديد من المستشفيات الإقليمية تتكلف بضمان العلاج، المستمر لنحو 1600 مواطن وهو ما لم يتحقق لحد الآن بل لقد أصبحنا نلاحظ وقف بعض المراكز عن تقديم خدماتها للمرض، هذا مع العلم أن تكاليف العلاج في القطاع الخاص جد باهظة بحيث تتطلب من المريض الواحد ما بين 600 إلى 900 درهم للحصة الواحدة خلال مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع وكما يعلم الجميع أن هذه التكاليف ليست في متناول ذوي الدخل المحدود والفئات المعوزة، وثانيا السيد الوزير أنه هناك المجتمع المدني عمل الكثير في هذا القطاع منها مثلا بناء وتجهيز مركز بإقليم الراشدية ولكن مدة 4 سنوات الآن وهذا المركز مجهز ومسدود.

ثانيا هناك مراكز توجد بها آلات لاستعمل لعدم وجود ممرضين اختصاصيين للعمل بها. كمثل على ذلك مركز أولاد تايمة بإقليم تارودانت هناك ثلاث آليات مطروحة بالمركز ولكن عدم توفر الممرضين لاستعمالها راه هي جالسة، السيد الوزير هناك في لائحة في المركز لوحده 104 ديال الناس في لائحة الانتظار شكرا. السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه كذلك إلى السيد وزير الصحة حول الحملة التحسيسية التي واكبت المرور من الأنسولين المركز 40 إلى 100، للمستشارين المحترمين السادة نور الدين بركاع، أحمد بنا، أحمد التويزي، عبد العزيز لقريعة، أحمد النماوي ومحمد عذاب الزغاري الكلمة لنور الدين بركاع.

السيد المستشار نورالدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن داء السكري داء منتشر في بلادنا حيث يصل عدد المصابين إلى مليون ونصف تقريبا من بينهم أكثر من 120 ألف يعالجون بالأنسولين، فانتشار هذا المرض يحتم علينا جميعا مضافرة الجهود قصد تخفيف من معاناة آلاف المواطنين من هذا الداء المعروف بمضاعفاته الخطيرة والكثيرة على القلب على الشرايين على العينين والكلي وما إلى ذلك،

السيد الوزير مع بداية هذا الشهر شهدت بلادنا العملية التي أشرفت عليها وزارتكم والمتمثلة في الانتقال من استعمال الأنسولين المركزة بالنسبة 40 وحدة لكل ملي لتر إلى 100 وحدة لكل ملي لتر، والعملية في حد ذاتها إيجابية حيث بعد الانتقال في سنة 2000 من الأنسولين الحيواني ذا المصدر الحيواني إلى الأنسولين الإنساني، اليوم يواصل المغرب عبر وزارتكم المجهودات ديالو باستعمال هذا النوع من الأنسولين المركزة بالنسبة 100 يتماشى والمعايير الدولية على غرار الكثير من الدول الأوروبية أو المجاورة لها. إلا أن ما نود أن نركز ونسائلكم السيد الوزير عليه أولا تلك الحملة التحسيسية التي روكبت هذا الحدث فقد كانت الحملة حملة في نظرنا وفي نظر كثير من المتتبعين حملة باهتة، لا تتناسب وحجم المضاعفات المحتملة لهذا الانتقال، فالوصلات الإشهارية السريعة عبر الإذاعة والتلفزة لم تقدم الشروحات الكافية، والشروحات المفصلة حول هذا الانتقال إضافة إلى أن هناك كان منشور لوزارة الصحة تم توزيعه على عدد من الصيدليات والمراكز الصحية هو الآخر لا يجيب على كثير من تساؤلات المرضى دون اللجوء أو الالتجاء إلى الاستشارة الطبية في هذا الوقت بالذات حيث تزامن هذا الانتقال من الأنسولين 40 إلى 100 وكما جاء في الاحاطة قبل قليل تزامن هذا الانتقال بالارتفاع ديال الثمن ديال الفحوصات وثمن التحاليل في المستشفيات العمومية وهذا موضوع نحتفظ به إلى وقت آخر، موضوع خطير على أية حال نحتفظ به إلى مناسبة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير إلى سمحتم استنفذت الوقت.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين ولزميلي على طرح هذا السؤال الحقيقة مهم جدا هذه عملية أولا عملية معقدة وعملية استراتيجية فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بتأمين وأمن السكان وفيما يتعلق بالعملية السياحية في بلادنا ككل، وقد اتخذنا في هذا المضمار طريقة خاصة لمعالجتها وهي أننا كونا فريق مند سبتمبر الماضي فيه المختبرين اللذين يصنعان أو يشتريان الأنسولين، فيه الناس اللي كشروا الحقن (الشوكات)، فيه الأطباء، والصيادلة، فيه المجتمع المدني الذي يهتم بمرض السكري وبعد نقاش، واجتماعات مراطونية كثيرة تم الاتفاق على بداية الحملة، وعلى الانتقال في فاتح يونيو لأنه يصادف رجوع العمال المغاربة إلى بلادهم لكي نؤمن لهم الأنسولين للتركيز 100 وحدة في ملي لتر والتي يستعملونها طبعا خارج الوطن وكذلك بالنسبة للحملة السياحية لأن السواح كانوا يأتوننا بالتركيز 100 والآن بدؤوا يجدونه في بلادنا، هذه المنهجية التي تم اتخاذها مكنتنا من أخذ وكالة خاصة للاتصال ومن تواجد رقم أخضر في فهرسن الطبيب يجيبون يوميا على أسئلة المواطنين، والأمور بخواتمها، نحن انتقلنا من 40 إلى 100 وحدة بدون أي مشكل مطروح لا فيما يتعلق بالمرض، ولا فيما يتعلق بتزويد السوق ولا فيما يتعلق بتوزيع المخزون على الباعة بالجملة، ولا فيما يتعلق بتوزيع المخزون على الصيدليات التي تتوفر على شبكة التبريد، وكذلك على المستشيات، وعلى مصالح الوزارة. وقد تم الانتقال إلى استعمال هذه الأنسولين بصفة صحية لم يكن هناك أي إشكال تم تزويد السوق بالأنسولين وبالحقن في الوقت المناسب ولدينا محزون لستة أشهر الآتية ويصنع الأنسولين عندنا في الدار البيضاء، تم توزيع هذه المواد بصفة محكمة كما انتظرنا على الموزعين وعلى المستشفيات وعلى المصحات، وكانت فترة الانتقال كافية وقد خرجنا من هذه العملية بسلام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، التعقيب للدكتور بركاع تفضل، السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

فعلا السيد الوزير كان على الوزارة أن تدعم هذه الحملة بعدد من الروبرطاجات أو البرامج لتشرح للمواطنين هذا الانتقال، وكذلك كان عليها باش تستعمل تلك اللوحات الإشهارية الكبيرة، ويمكن أن نستعملهم ربما بالمجان في هذه القضية هذي وفي هذه الظروف هذي كذلك الممثلين ديال الوزارة في الجهات ما قاموش بواحد الحملات بمشاركة تلك الجمعيات المهتمة، وبمشاركة المراكز ديال حفظ الصحة، بحملات تحسيسية، والتربية الصحية في هذا الصدد قضية، أخرى وهي التزويد ديال الأماكن بهذه المادة الجديدة، خصوصا مراكز ديال حفظ الصحة المراكز الصحية خصوصا في العالم القروي كنتمنى باش يتم التزويد ديالهم على أحسن ما يرام لأن كاين هناك بعض الاضطراب في التزويد بهذه المادة الحيوية حتى يتم تزويد المواطنين بها في ظروف حسنة وبالمجان كالمعتاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا أنا سجلت بعض الملاحظات أريد أن أقول إن الأمور بخواتمها، أن الأمور تمت على أحسن ما يرام، وأريد أن أكد على التوزيع قد تم في ظروف حسنة وليس هناك أي خصاص فيما يتعلق بمستشفياتنا ومصحاتنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير باسمكم جميعا نشكر الدكتور بيد الله محمد الشيخ وزير الصحة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة ننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى قطاع وزارة النقل والتجهيز وهي أسئلة تصب في موضوع واحد يتعلق بإضراب ربابنة الطائرات بشركة الخطوط الملكية المغربية نستأذن المجلس مرة أخرى في التكرم بالاستماع إلى العروض المتعلقة بهذه الأسئلة وبعد ذلك ستعطى الكلمة للسيد الوزير قصد الجواب. إذن في هذا الإطار الكلمة لصاحب السؤال الآني الأول الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل حول أسباب إضراب ربابنة الخطوط الملكية المغربية، للمستشارين المحترمين السادة سعيد التادلاوي محمد اطريبش، عبد السلام

الودي، الميلودي عفوت، احمد الديبوني، أحمد الكور محمد السلامي، ومحمد العقاوي الكلمة للمستشار المحترم، تفضل.

السيد المستشار الميلودي عفوت:

شكرا السيد الرئيس،

اخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

إن قضية اضراب ربابنة الخطوط الملكية المغربية تعد من القضايا الطارئة التي تستوجب حلا سريعا لمالها عن انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية، وكل إضراب من هذا النوع يستدعي حلولا جذرية، لا حلول ترقيعية حتى لا تكرر هذه الظاهرة ومن أجل تنوير الرأي العام الوطني وتحسيسه بأهمية القطاع نطرح عليكم السؤالين الآتيين: ما هي الأسباب الجوهرية التي دفعت إلى شن هذا الإضراب؟ ثانيا كيف تم احتواء هذه الأزمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة لصاحب السؤال الثاني الموجه أيضا حول نفس الموضوع للسيد وزير التجهيز والنقل حول الإضراب الذي يخوضه ربابنة شركة الخطوط الملكية المغربية للمستشارين المحترمين السادة الحبيب الحج خيري بلخير، ومحمد طلحا. الكلمة للمستشار المحترم السيد الحبيب الحج تفضل.

السيد المستشار الحبيب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير،

أخواني المستشارين،

عرفت السياحة النقل الجوي إضرابا كبيرا، سواء على مستوى الخطوط الوطنية، أو على مستوى النقل الدولي، وذلك بسبب الاضطراب الذي خاضه ربابنة طائرات شركات الخطوط الملكية المغربية، واليوم والمغرب يعيش أهم لحظات الموسم الثقافي والسياحي الذي يلعب في إنجاحه النقل الجوي دورا كبيرا كمهرجان فاس، ومهرجان موازين بالرباط فإن هذا الإضراب أحدث أثرا سلبا على هذا المتنفس الاقتصادي، والاجتماعي للمغرب، والذي من شأنه أن يلحق أضرارا جسيمة بالمجهودات التنموية بالبلاد. وفي هذا الإطار فإن وكالة الأسفار قامت بمجهودات مالية وتنظيمية هائلة استعداد لهذه التظاهرات واستعدادا لهذه الفترة الحاسمة في السياحة الوطنية على وجه التحديد.

غير أن هذا الإضراب تسبب في ارتباك كبير لدى هذه الوكالات ولدى المنعشين السياحيين الذين تربطهم عقود بعدة وكالات دولية للأسفار وعدة مؤسسات سياحية، ووطنية ودولية، وانطلاقا من الغيرة على المصالح الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد، واعتبارا لمخطط الحكومة في استقطاب 10 ملايين سائح في أفق 2010 فإنه يتعين عليكم كوزارة وصية أن.. نطلب منكم أن تقوم وأن تعملوا على تفادي مثل هذه الإضرابات التي طالت مدتها: 11 يوم واليوم لا نعرف ما هي أسباب هذه الإضرابات وكيف تمت الحلول.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة ضد من يساهمون في عرقلة المسيرة التنموية للبلاد وعلى رأسهم الخطوط الملكية المغربية التي لازلنا نعتبرها شركة عمومية تستفيد من ميزانية الدولة والتي تعترض مشاكل السياحة المغربية.

فلهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات الآنية والمستعجلة التي تم اتخاذها لتفادي مثل ما حصل؟ وهل تفكر هذه الشركة الوطنية بصفتها المسؤولة عن هذا الخلل في تعويض المتضررين من وكالة الأسفار من منعشين اقتصاديين وسياحيين ومؤسسات فندقية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لصاحب السؤال الثالث الموجه كذلك حول نفس الموضوع، للسيد وزير التجهيز والنقل المتعلق بإضراب ربابنة الطائرات شركات الخطوط الملكية المغربية للمستشار السيد محمد المنصوري، والسادة كافة أعضاء فريق الحركة الوطنية الشعبية الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار قوضاض عبد القادر:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

على إثر إضراب ربابنة الخطوط الملكية المغربية سبق لفريقنا أن تدخل في الموضوع، وذلك بإحاطة المجلس الموقر بانعكاسات السلبية لهذا الإضراب على الاقتصاد الوطني كما أجرينا نحن كفريق للحركة الوطنية الشعبية عدة اتصالات مع مختلف الأطراف وآخرها مع السيد مدير ديوانكم وبغناه بموقفنا وبالمناسبة نشكركم على المجهودات التي قمتم بها من أجل التوصل إلى الحوار الذي كنا من دعاته من أجل أن يكون النقاش هادئا وهادفا ومسؤولا لمعالجة مختلف

القضايا المطروحة معالجة شمولية وأبت الإدارة إلا أن تنهج أسلوب التعنت للجوء إلى الطرد وهو قرار تعسفي من جانب المسؤولين كما تبين ذلك من بعد عندما تراجعت الإدارة عن قرارها ولكن بعد عشرة أيام من الإضراب الذي كلف خزينة الدولة خسائر مهمة، بل وفادحة تقدر ب 100 مليار سنتيم كخسائر مباشرة وغير مباشرة حسب المختصين، تلك الأموال التي يؤدي ثمنها المواطنون من خلال تسديد الضرائب بل إن كل مرة يكون تدعيم الخزينة لمعالجة تلك الخسائر كما كان الشأن في خسائر لاسمير.

وسؤالنا السيد الوزير: من يتحمل هذه الخسائر؟ وهل تم تحديد المسؤولية في ذلك؟ ومن هو المسؤول عن هذه الخسائر؟ وكيف ستتعامل الحكومة بإعادة التوازن لمختلف القطاعات من أجل دعم هذه الشركة بعد الخسائر التي تكبدتها؟

ملحوظة: وقد كتبناكم لعقد الاجتماع مع اللجنة المختصة إلا أنكم لم تستجيبوا بعد لخطابنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، آخر سؤال المتعلق بإضرابربابنة الطائرات التباعين للخطوط الجوية الملكية المغربية يتعلق بضرورة إيجاد حل عقلاني وسليم لهذا المشكل للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال بنجيد الأمين إبراهيم الوعبان. الكلمة للسيد المستشار فوزي بنعلال.

السيد المستشار فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء،

السادة والسادة المستشارين،

شنت الجمعية المغربية لربابنة الطائرات إضرابا احتجاجيا على قرارات الطرد مجموعة من الربابنة مما خلف تعثرا ملحوظا في الرحلات الجوية الشيء الذي أدى إلى خلق اضطرابا كبيرا، أثر سلبا على الاقتصاد المغربي.

كما أن إضراب ربابنة الطائرات في الخطوط الجوية الملكية.

لأول مرة في تاريخ المغرب عشرة أيام متواصلة قد يشجع على مدة أطول يؤدي إلى إفلاس أو التفكير في تفويتها، كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات العمومية بدعوى العجز عن تدبير إرادة شركة الطيران، لذا فإننا في الفريق الاستقلالي نطالب بأن لا نعالج ملف الإضراب بهاجس العودة فقط إلى العمل، ولكن أيضا باتخاذ التدابير التي تضمن إنجاح الخطوط الجوية الملكية التي عليها أن تراجع أخطاءها وأسعار السفر الخاضعة للمناسبة القوية، والعمل كذلك على تقوية أجهزتها الآلية والبشرية وفي مقدمة الالتفات بكل موضوعية لمطالب الأطر والتقنيين الذين بفضل جهودهم وعطاءهم تراهن البلاد على تطوير خدمات هذه المؤسسة العمومية حتى لا يفقد المواطن والسائح الثقة في وسيلة النقل المغربية، والعمل كذلك على أن تصبح قادرة على أداء مهمتها ولا يمكن ذلك إلا بإنقاذها والمحافظة على سمعتها.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتموها لتفعيل نتائج الحوار الذي جرى مع بعض المضربين، مستفسرين عن أسباب تأخر هذه الحوار؟ وعن حجم الخسائر التي تكبدتها الخطوط الملكية جراء ذلك والتدابير التي سيتم اتخاذها لتدارك الانعكاسات المحتملة لما وقع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الآن الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل تفضل.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، زملائي الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، أود في البداية أن أذكر ببعض النقط التي أراها بالغة الأهمية لمناقشة هذا الموضوع يجب التذكير والتأكيد على أن الحكومة تعتمد مبدأ السلم الاجتماعي كأساس سياسة الاقتصادية ككل، وتعمل في هذا الإطار على ترسيخ وتجسيد هذا المبدأ في كل المجالات والقطاعات عن طريق الحوار الاجتماعي وبواسطة النصوص القانونية التي تعمل الحكومة والإدارة على تفعيلها ما أمكن لتفادي اللجوء إلى الإضراب، الذي هو حق دستوري تلجأ إليه الشغيلة عند الاقتضاء.

وفي هذا الإطار تتدخل الوزارة كممثل للحكومة إذا تم اللجوء إلى إضراب باحتجاج على إجراءات إدارية حكومية عندما تكون الإدارة طرف مباشر في هذا النزاع لتسوية النزاع في القطاعات الخاضعة لوصايتها وبالتالي إيجاد حل توافقي يرضي الجميع مثلا أرباب النقل الطرقي ضد قانون التحرير، أو مثلا أرباب النقل كذلك الشاحنات ضد تحديد الحمولة الذي يأتي عن طريق مرسوم من طرف الحكومة.

ففيما يخص الشركة، أو شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية فإنها تعمل داخل إطار قانوني محدد، تسهر الحكومة والوزارة بصفتها وصية على القطاع على احترامه. وكما يعلم المجلس الموقر، فإن شركة الخطوط الجوية، هي شركة وطنية مجهولة الاسم تملك الدولة 94٪ من رأس مالها ويديرها مجلس الإدارة يترأسه الرئيس المدير العام للشركة، ويمثل الدولة في هذا المجلس عضوين من وزارة التجهيز والنقل، عضوين من وزارة السياحة وعضوين من وزارة المالية.

وفيما يتعلق بدور وزارة التجهيز والنقل كوصية على القطاع، فإنه يكمن في السهر على الاختصاصات التالية:

- تتبع وتقييم السير لعقد البرنامج التي تزمع الدولة للشركة.

- احترام معايير السلامة المعمول بها دوليا وهي ما يسمى بالمراقبة التقنية التي تتمثل في منح الشهادة التقنية لاستغلال الشركة بعد توفير كل المؤهلات التقنية والمهنية، ودراسة كل الوثائق التقنية المتعلقة بالطائرة، وبرنامج تكوين الطيارين حسب المعايير الدولية مع السهر على السلامة الجوية وأمن الطائرات داخل المطارات وشهادة صلاحية الطيران سواء بالنسبة للطائرات التي تقتنيها الشركة أو التي تكتريها. ويخول النظام القانوني الذي تخضع له الشركة استقلالية في التسيير الداخلي على غرار المقاولات المماثلة ولاسيما فيما يخص تدبير الموارد البشرية وما يترتب عليها من علاقة داخلية بين الطاقم المسير والمستخدمين.

تطبيق وتفعيل التوجيهات من طرف الفاعلين ومنها على الخصوص ضمان استمرارية الخدمة العمومية للنقل هادوا من ضمن الاختصاصات التي تسهر عليها الدولة وهذا في إطار المبدأ لاستمرارية المرفق العمومي والخدمة العمومية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الشركة قد بادرت خلال فترة الإضراب، الذي دام قرابة عشرة أيام.

إلى اتخاذ عدة تدابير فورية، للحد من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني والقطاع السياحي أهمها.

أولا: تشكيل خلايا أزمة أهمها بمقر الشركة، وبالمطارات الوطنية، وخلايا مماثلة بمطارات خارج أرض الوطن.

قصد اتخاذ الإجراءات الفورية للحفاظ على المصالح السياحية للبلاد وخاصة خلال عطلة الأسبوع التي صادفت عيدا دينيا بأوربا.

ثانيا: إخبار الزبناء منذ الساعات الأولى التي تلت شن الإضراب عبر وسائل الإعلام الوطنية، ووضع رقم هاتفي خاص رهن إشارتهم.

ثالثا: نقل المسافرين على طائرة الشركة بقيادة الربابنة الغير المضربين مع اللجوء إلى استئجار طائرات أخرى خاصة، تنظيم الرحلات خلال هذه الفترة بإعطاء الأولوية للرحلات السياحية، عن طريق الرحلات العارضة، يعني الشركات التي تمكنت من نقل المشاركين في مهرجان فاس للموسيقى الروحية، وكذا المغاربة المقيمين بالخارج، وقد مكنت هذه الإجراءات من تأمين النقل أكثر من 70٪ من المسافرين المبرمجين والتحفيف من حدة تأثير حركة الإضراب على زبناء الشركة، وعلى التظاهرات التي كانت مبرمجة داخل الوطن، وبخصوص حركة الإضراب التي شنها الربابنة ابتداء من 27 ماي 2004 أود أن أقدم بعض المعطيات.

أولا: قررت الجمعية المغربية لربابنة الطائرات في إطار حركة جماعية للاحتجاج يرفض المهمات الاحتياطية والتغيرات في البرامج، وتثير الشركة إلى أن هذه المهمات معمول بها في النقل الجوي لدى شركة الطيران، وأن هذه القواعد تطبق في الشركة منذ إنشائها، دخل الطرفان أي الشركة، والجمعية المغربية لربانية الطائرات ومندوبي الملاحين التقنيين في الحوار ابتداء من أبريل 2004 حيث أسفر هذا الحوار عن توقيع من طرف الجميع على محضر الإجتماع في 14 أبريل 2004، يؤكد حرص الشركة على احترام كافة الالتزامات التي تم الاتفاق عليها، وعلى ضرورة انشاء اللجان للتتبع طبقا للاتفاقية الموقعة ومن بين النقط التي تم التوافق عليها هي كالتالي القانون الأساسي، نظام برمجة أوقات العمل وضبط الاحتياط، نظام التأمين، ترسيم الربابنة المتدربين، وتكاليف لا تنقل أيام الأعياد ويبدو أن الوضع تأزم فيما بعد مما أسفر على وقف الحوار أزوما يرتب عنه من تعقيدات يعرفها الجميع رفض التعليمات من طرف الربابنة ثم طرد الربابنة ثم الإضراب، ولدينا الاقتناع الكافي أن الحوار البناء المبني على الاحترام المتبادل، وعلى مراعاة المصلحة العامة من شأنه تفادي هذه الأزمات والدليل أن الطرفان بمجرد التأكد من الاستعداد المتبادل للحوار جلسوا على

الطاولة إلى إطار توافقي مضبوط بجدول عمل زمني وفي الختام أحيط المجلس الموقر علما بأن الوزارة بصدد التنسيق مع الوزارات المكلفة بالعلاقة مع البرلمان بعقد اجتماع اللجنة المالية، والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية في أقرب وقت حيث سيكون هذا الاجتماع مناسبة لعرض سياسة تحرير النقل الجوي الذي سنتها الحكومة في بداية السنة مع تقديم عرض شافي عن برنامج عمل الشركة والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الآن هناك الكلمة المطلوبة في إطار تعقيب السيد المستشار المحترم السي المنصوري وبعد ذلك السي لعلج.

السيد المستشار محمد المنصوري:

السيد الرئيس، في الحقيقة استمعنا للسيد الوزير في الرد ديالو، والرد ديال السيد الوزير كان في الواقع بلاغ نتاع إدارة الخطوط الملكية الجوية، وهذا ماشي هو المطلوب من السيد الوزير واعترفنا بالمجهودات التي قمتم بها، ما كننكروهاش. وهذه حقيقة وما كانساوش ما عملتو باش تحلوا مشاكل ديال الشاحنات واعترفنا في وقتها وقلنا لكم السيد الوزير.

ولكن كنا ننتظر منك أكثر على أنك تجي وتقول لنا أشنو الأسباب والمسببات، التي دفعت هاد الناس إلى عدم التفهم وباش تلق الدولة والمال العام والمغاربة يخلصوا فاتورة ديال الأغلاط وتعنت ديال بعض الناس هذا اللي خص تقولوا لنا السيد الوزير، وهنا راك مسؤسول، والواجب الوطني يحتم عليك على أنه ما نتغطاوش بستر ديال بعض الناس. اللي عجبو حالو في... وما خليهش يستغل ويجي ويخلي اقتصاد البلاد يتوقف.. ويقول لنا على أنه الحوار وحتى الرؤوس تهرسوا.. عاد جاينا باش نتحاور، وحتى السلطات العليا ديال البلاد تأخذ القرار باش تلق.. يجيووا هذا الناس يفرضوا عليهم باش يجتمعوا، وملي يجتمعوا يطلبوا عدة مرات منذ شهور وحتى واحد ما بغى يستجيب ليهم، كيقولوا لهم اعملوا اللي قالوا لكم روسكوم. كيف يعقل انه ناس تطرد وكاين لجان مختصة نتاع ديال التأديب اللي خصها تجمع وتقرر، وإذا كان من حقهم هادوك الناس اطردوا، ما كاينش شي مغربي كيف ما كان يقول على أنه ما يكونش هذا.

ولكن عاود تاني يقول راه حنا غلطنا هذا الناس بالفعل، كاين قانون خصهم يحترموه، وهذا القانون، اللي أمضت عليه إدارة الخطوط الملكية الجوية ممثلين ديال أرباب الطائرات اللي هو تيقول على أنه خاص ربان الطائرة يتخبر إلى كاين شي تغيير على الأقل 24 ساعة، هاد 24 ساعة علاش باش ذاك الإنسان اللي هو ما شبعش النعاس ديلاتو انعس بعد قبل ويهيئ نفسه باش يكون الوقت نتعو حنا عملنا اتصالات السيد الوزير مع الخطوط الملكية الجوية كنطلبوا منهم أشنو كنكولوا لهم؟ اجلسوا مع هذا الناس واستمعوا لهم، عيطنا عليكم السيد الوزير، عطينا على المصالح نتاعكم، ومشينا في نفس الاتجاه، مشكورين عملت للي هو عليكم، عطيتنا توضيحات آمنا بالأشياء..

ولكن كانت هناك خسائر تعد بالمليارات، دائما الخطوط الملكية الجوية تكون فيها اختلاسات تكون فيها مشاكل كبيرة حتى واحد كيطوي للي كان احنا غادي ردوه، ومرة أخرى كتجيووا مرة أخرى كنكولوا الكلام ديال الخطوط الملكية الجوية، علاش ما تقولوش الكلام للي كيكولوا ربابنة الطائرات هذا من جهة، السيد الوزير كنعرفوك بالديناميكية ديالك، طلبناك في فريقنا والفرق كلها ديال مجلس المستشارين طلبوا منكم باش نجتمع معكم في لجنة بحضور رئيس الخطوط الملكية الجوية.. إلى يومنا هذا ما زلنا ننتظر. واش هذا هو الاحترام ديال البرلمان؟ وشكرا سيد ي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار الحبيب لعلج.

السيد المستشار الحبيب لعلج:

كان نبغي نشيروا لواحد الاستشارة أنه المواطن المغربي سيؤدي فاتورة هذا الإضراب، والوكالات ولا الشركات المتوسطة الصغيرة ستؤدي فتورة الإضراب والعمل والاجتهاد اللي قامت به وزارة السياحة والحكومة في سابقة ستؤدي ثمن هذا الإضراب واللي أخطر من هذا الشي كله أنه دائما كنقولوها هو أنه ثمن الإضراب أو ثمن التكلفة المالية كيمكن ترجع الإضراب علاش وقع الإضراب وقع لأنه 16 غشت 1994 مذكرة من ربابنة الطائرات اتحطت عند الوزير الأول آنذاك وقالت له أنه كانت خطورة في السلامة الجو المغربي 21 غشت 1994 طاحت طائرة.. في أكادير واتسمات على ربان الطائرة هو اللي انتحر. من بعد شهر.. وطاحت طائرة من نابليس في الولايات المتحدة الأمريكية وتم ما عرفناش علاش طاحت طائرة ديال اكادير. اليوم هاد الربابنة كيحطوا نفس، لأن مشاوا

عندو وكالات الأسفار قالوا لهم حرام عليكم ضيعتونا، وجاو هما حطوا لهم المشكل قالوا لهم حنا حطنا مذكرة ديال عدم السلامة ديال الجو المغربي..

ولهذا أعطيناهم الحق فوقاش أعطيناهم الحق للربابنة لان قلنا وقيل كنا غالطين. كذبوا علينا، لأننا ماشي مختصين في الميدان لأن اعترفنا وعطناهم الحق، ملي رجعتهم الإدارة بستة بهم، حتى واحد ما تنظر، بالعكس رجعوا. فلهذا قيل أنهم عندهم الحق، قد ارجعوا الى مكانهم لأنهم صدقوا.

فلهذا اللي كان نتمناو من خلال هذه القبة أننا تعطنا حقائق، وتدخل الحكومة بحزم في هذا الموضوع لأنه بغينا نشير في الأول أن هناك خسائر مالية مهمة كاين مكنا دائما ترجعوها، وحنا عارفين، ومتأكدين بأنه في آخر السنة المالية غادي يطلب واحد الدعم مالي من الخزينة المالية. فلهذا، الله يخليكم، يكون تدخل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسي لمستشار لسي لمستشار لسي فوزي بنعلال.

السيد المستشار فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير حنا كنعرف بأن الخطوط الملكية المغربية شركة مساهمة، وأظن أن كما ذكرتو عندها التسيير الداخلي يعني كيتكلفوا به هما، فما أظن أنه ممكن يعني معالجة قضية التعامل بين إضراب ديال الربابنة مع الحكومة هناك وصاية طبعا ولكن أظن هذا الشأن الداخلي، وكتمنى من السيد الوزير باش يحولوا يعالجوه، وحنا كنثيقوا في المعالجة ديال السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لسي سعيد التدلاوي في إطار تعقيب، تفضل السي المستشار.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

السيد الوزير الجواب ديالكم كان في الحقيقة أربعة أسئلة وكل سؤال هما يصبون في موضوع واحد وكانوا كلهم، ولكن كانت بعض الأسئلة دقيقة جدا مثل هنا في الجواب ديالكم درتوا واحد المقدمة اللي هي مزيانة، السلم الاجتماعي اللي هو الحوار معكم الحق، لأنه الإضراب حق دستوري، ولكن يكون الحوار، وكنحاولو دائما في مؤسسات من هذا النوع باش ما يكونش كاع الإضراب، ثم جيتوا وتملصتوا من المسؤولية. قلتوا أودي المجلس الإداري كيمثلوه ثلاث وزارات 2 ديال الأشخاص المالية، السياحة والنقل، درتوا النقل في الوسط، أنا كندكركاك الشي وقلتو وقت على أنه اختصاص ديال وزارة النقل هو التتبع التقني، السلامة المراقبة، المعايير ديال الطيران، الأخطاء التي يمكن أن يقوم بها بعض الربابنة الخ، ولكن في العرض ديالكم تكلمت كرئيس المجلس الإداري، أو الرئيس المسير جبت المشكل الحوار إلا أنه في سؤال زميلي المحترم الأستاذ المنصوري ما جاوبتوش على 100 مليار..

هذا سؤال كنوضعوه من جديد اشن هي الخسائر وبالرقم بغينا نعرفوه السيد الوزير الله يخليك، والرأي العام الوطني كينتظرها كله بغى يعرفها لأن حنا هنا بغينا نعرف المسؤولية، لأنه حنا دب الآن اش كنعملوا أمام هذه المعضلة الى ذكرت السيد الوزير، نهار كان عندنا السؤال، هنا طلب منكم مقابلة صيفطنا لكم فاكس في 5/18 بعد ما رجعنا من زوريخ، عيطوا لنا ربان الطائرة اللي كانوا قايدين الطائرة داك النهار وقالوا لنا أنه سيقع ما يقع الله يخليكم كنبخوكم حاولوا توجدوا ما جبروش مع من يتحاوروا المدير أو من يسر هذه الشركة إلى حد الآن ما بقيش عرفينوا تلقنا ولوا ثلاثة ديال الوزراء ما بقيناش عرفين شكون هو رئيس المجلس الإداري؟ شكون اللي كيسير هذه الإدارة؟ بغينا عير نعرفوا شكون اللي اخد هذا القرار، ومن بعد كلشي هاذ الناس للي تخد في حقهم هذه القرارات صبحوا معكم الحق ورجعوا لمحلاتهم، وعندهم الحق كاع يطالبوا بالتعويض لأنهم تمسوا في كراماتهم وفي معنوياتهم وفي شخصياتهم راه كموندو ديال البور، ماشي سهل للي كاين يكون في الجو راه هو القائد، هو الحاكم، هو الناهي المنتهي في تلك الطائرة..

إذن الله يخليكم بغينا نعرفوا هاذ التراجع للي شرتوا السيد الوزير بغينا نعرفوا ما هي الأسباب اللي جعلت هذا التعنت وهاد العناد ديال هذا المدير ديال هذه الشركة واش كما يقال في العامة، وكما يروج في السوق أنه دار السبة وبغى يمشي في حال، أو لأن الشركة في 2002 درات 3 مليون و700 ألف سائح للي دخلت للمغرب وهذا امتياز بالنسبة للشركات العالمية اللي ما يقدروش يديروا هادشي، واش هاذ الشي مدفوع، مقصود شي واحد ادفع هذه الشركة باش تهرس، ما هي الأسباب والدوافع هذا الشي كولشي خصنا نبحتوا فيه.

ولهذ احنا كنطلبوا اللجنة باستعجال، بل أنا السيد الوزير غادي نختم.. المغرب اليوم في الصورة دبا لكم

اش كيقول جوابا على سؤال آني موضوع من طرف النواب حول إضراب ربابنة الخطوط من طرف وزير النقل والتجهيز كيعترف إذن هو ما يمكنش له ان يتدخل هذه المشكل أنا كنكولكم أنكم كولتوا وصرحتوا أنه انتما ما عندكمش مسؤولية، وما عندوكش كيفش تدخلوا بمعنى أن شركة الخطوط الجوية المغربية فالتة لكم من أيديكم، من خلال التركيبة ديال المجلس الإداري فهمناكم، معك الحق، ولكن على الأقل كولوا لنا أشكون هو المسؤول داخل الحكومة فيما يخص هذه الوضعية للي حنا كنعيشوها، وحنا مشبثين باللجنة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير ثمانية دقائق.

السيد وزير النقل والتجهيز:

إذن غادي نحاول ما أمكن نجيب معطيات إضافية ونزيد نكرر ما قلت سابقا تجاوب على هذه التعقيبات الحاجة اللي بغيت نقول أنه الجواب ديالي ماشي هو بمثابة بلاغ ديال الشركة، بل هو موقف الحكومة حول هذا الإضراب اللي في الحقيقة أثر سلبيا على النقل الجوي، وعلى الاقتصاد السياحي، وعلى الاقتصاد بصفة عامة، أعطيت لكم في هذا الجواب بعض التوضيحات خاصة بتركيبات المؤسسات المتعلقة بهذا الإضراب وإذا تكلمت معكم في هذه القاعة حول هذه المؤسسات لأنه أرى من المفيد أن أعطي توضيحات حول تركيبات ديال المؤسسات اللي كتقوم بالعمل في بلدنا في هذا المجال كاين فرق كبير وشاسع مابين الإضراب أولا وما كان حاولش، وكان جواب مباشرة أنني لا أتملص عن المسؤولية ديالي تجاه الحكومة ولا أن أتكلم على وصاية رمزية الخ كنحاول يعني احتراما لكم جميعا أن أعطي لكم جميع التوضيحات حول المؤسسات التي تعمل بها وتحترم القوانين التي تؤسس هذه المؤسسات بما فيها مؤسسات الحكومة من جهة بما فيها مؤسسات المكاتب العمومية التي في بعض الأحيان يكون الوزير رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسات هذا الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للمطارات هذا شكل لأنها مؤسسة عمومية.

أولا: ماشي شركة ثانيا تيكون الوزير الرئيس ديال المؤسسة هذا الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للمطارات، أو المكتب الوطني لاستغلال الموانئ، الخ عند مسؤولية في التدبير عنده مسؤولية من ناحية الاختصاص وعنده مسؤولية في التدبير كرئيس مجلس الإدارة في حالة ما يتعلق بهذا الشأن يعني الشركة، هذه الشركة مجهولة الاسم ماشي مكتب.

ثانيا: الرئيس المدير العام ديالها ماشي الوزير كاين بعض الشركات العمومية تيكون الوزير هو الرئيس المدير العام. مثل شركة طرق السيارات هي شركة مجهولة الاسم، ولكن الرئيس هو الوزير، ولكن في هذه الحالة الرئيس المدير العام هو رئيس مجلس الإدارة، عندما تكلمت، ملي كنعطي هذه التوضيحات الله يجزيكم بخير، ما كان تعملهاش باش نتملص أو نتهرب من المسؤولية، تعطيها باش نوضح لأننا هنا مراقبين من طرفكم باش نعطيو التوضيحات حول هذه العملية، ملي كنكلم على أعضاء أو ممثلي الدولة في مجلس الإدارة.

أولا: بدأت بوزارة التجهيز والنقل ثم بوزارة السياحة ثم بوزارة المالية، لولا أبحث في أي حالة من الأحوال أن أتهرب من المسؤولية المسؤولية ديالنا راها موجودة وكاين، وما عندنا لين عليها كنقوم بها وكتمناو من الله أننا نكون في المستوى هذه المسؤولية.

بغيت كذلك نرجع للنقطة اللي كتعلق إذن بالمشاكل التي همت هذا الإضراب، كانت كذلك مشاكل اللي هي كلها داخلية.. كانت علاقات مباشرة مع الربابنة وكذلك كانت عندنا معلومات دقيقة شفنا على أنه جميع المعطيات أو جميع المشاكل اللي كانت داخل النزاع كلها عرضتها عليكم يعني القانون الأساسي ديال المستخدمين، الشؤون المتعلقة بالتقاعد تنظيم الأوقات، التعويضات الخ إذن مسائل من تدبير العادي ديال المؤسسة ماشي شي حاجة للي فيها سياسة الحكومة أو تدخل.. بل عملية تضمخت ووصلت إلى أزمة كبيرة، وإنما موضوعها موضوع من التدبير العادي. الأزمة كانت قوية، ولكن الأمور كانت متعلقة بالتدبير العادي. هذا علاش يعني تابعنا هذا الإضراب يوما بعد يوم ولكن حرصنا على أن يتم الحل داخل المؤسسة، داخل الشركة، ماشي باش نتهرب من المسؤولية ديالنا لا باش نعطيو أكثر ضمانة لتنفيذ هذه الإجراءات التي تم الاتفاق عليها إلى وصلوا الطرفين باتفاق، بالتراضي مع بعضياتهم هذا أكبر ضمانة لتنفيذ والى الرجوع إلى السلم يعني المستدام دون أي بتدخل طرف آخر يعني خارج على النزاع، وغادي نتبعو يعني حل لهذه المشاكل طبقا للاختيارات اللي كانت والاتفاق للي كان والجدولة الزمنية المدققة النقطتين الأخيرتين هي تكلفة هذا الإضراب كانت حسب تقييم الخطوط الملكية المغربية التي أعلنت عليه بمليون وخمسة مائة ألف

درهم لكل يوم من الإضراب كانت تقريبا 10 أيام من الإضراب إلى يومنا هذا التقييم المعلن عليه من طرف الشركة 15 مليون ديال الدرهم يمكن نعمل دراسة على الشركة الأثر على الاقتصاد الوطني لم يتم أي دراسة حول تقييم هذا الأثر، يمكن مراقبة هذا الرقم ما عندناش واحد المراقبة أو تقييم مضاد باش نشوفو واش 15 وكذا أو عشرين الخ، ما قمناش بهذا العمل إذا كنت راغبين في ذلك يمكن نقوم بمثل هذه التحريات والنقطة الأخيرة السادة المستشارين هو أنه كاين استعداد تام من طرف الوزارة لعقد الاجتماع توصلنا بطلب يوم 2 يونيو، وبطلب آخر لفريق ثاني يوم 8 يونيو إذن هذا أسبوع أو عشرة أيام باش توصلنا بهذا الطلب، وقدمنا الاستعداد ديالنا باش نعتقد هذا الاجتماع، وغادي نتصل بالغرفة الثانية باش نعقد هذا الاجتماع وباش نتوسع إن شاء الله في هذا المجال هذا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم أعتقد أننا بهذا نكون قد أنهينا مناقشة محور الأسئلة المتعلقة بوزير التجهيز والنقل نشكره باسمكم على هذه المساهمة وننتقل إلى القطاع الموالي أريد أن أخبر المجلس الموقر أن الرئاسة توصلت بطلب تأجيل سؤال السيد وزير العدل وكذلك بطلب تأجيل سؤال متعلق حول الحالة الطرقية ببلادنا، وكذلك بتأجيل سؤال موجه إلى كاتب الدولة في الشباب أخبر المجلس بهذه التغييرات، وننتقل كذلك أخبر المجلس الموقر أن السيد كاتب الدولة المكلف بالماء سينوب عن السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة في الإجابة عن السؤال الموجه إليه خلال هذه الجلسة، السؤال موجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء حول بناء محطات لصرف مياه الواد الحار بجوار منطقة حي الفتح والمنزه والمناطق المجاورة للمستشارين المحترمين السادة محمد كريمة، عبد اللطيف أبدوح محمد تيتني العلوي، محمد بن الشايب، ومحمد أبو الفرج الكلمة للمستشار عبد اللطيف أبدوح.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

أفادت بعض الدراسات أنه سيتم بناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة الرباط بجوار منطقة حي الفتح والمنزه الذي تعرف كثافة سكانية جد هامة مما سيترتب عنه حسب هذه الدراسات انعكاسات جد خطيرة على البيئة وصحة المواطنين حيث إن الموضوع ليس موضوع رفض لإنجاز هذه المحطة ولكنه رفض وتعرض للموقع الذي اختير لتموضعه والذي من شأنه أن يلحق أضرارا بالمجال البيئي والصحي لسكان هذه الأحياء المجاورة خصوصا بعد الموافقة على تفويت عقار المكان المقترح لفائدة مؤسسات (رضال) علما أن موضوع إحداث محطات معالجة مياه الصرف الصحي ليس مشكلا محليا بقدر ما هو مشكل عام يهم سياسة التطهير بمدننا الكبرى وإذا سمحتم السيد الرئيس أسرد مثال مدينة مراكش الذي تعرف مدينة سياحية، ومدينة كبيرة ومهمة، ومع ذلك لا تتوفر على محطة لمعالجة الصرف الصحي ونعتبر في فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن على الحكومة الانكباب باستعجال على مساعدة الجماعات المحلية للمدن الكبرى قصد إنجاز هذه المحطات البيئية الأساسية بالتشاور مع ممثلي السكان، والمجتمع المدني ومراعاة الشروط البيئية والصحية الضرورية.

لهذا السيد الوزير نسائلكم قصد تقديم توضيحات في الموضوع وتبديد مشاعر الخوف والفزع التي انتابت سكان حي الفتح والمنزه من تجليات هذا المشروع شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد كاتب الدولة نيابة عن السيد وزير البيئة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء عبد الكبير زهود:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

أشكر السادة المستشارين لطرحهم هذا السؤال وهو في الحقيقة، موضوع محلي لكن يبرز الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة ببلادنا، وأود في البداية أن أخبر السادة المستشارين أن موضوع إقامة محطة تصفية مياه الواد الحار، بحي الفتح، والمنزه بإقليم الرباط، قد تم تداوله أمس الاثنين في إطار لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بناء على طلب السادة المستشارين حيث عبر السادة المستشارين على تخوفاتهم من بناء هذه المحطة وما يمكن أن تسببه من مشاكل بيئية محتملة لهذه

المنطقة، وللعمل فإن مسألة التطهير ومعالجة المياه العادمة، لم تهتم بها بلادنا بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه ذلك إلا مؤخرا وهو ما يفسر التأخير الحاصل في هذا المجال لذلك فإن إقامة محطات لتصفية ومعالجة المياه العادمة تدخل ضمن المخطط المديري لمدينة الرباط الذي تمت المصادقة عليه سنة 1997 من لدن المجموعات الحضرية الثلاثة الرباط، سلا، وتمارة، وسلطة الوصاية، وكما في علم السادة المستشارين المحترمين فإن هذا التصميم المديري كان يشير إلى إقامة محطة لتجميع وقطف المياه إلى عرض البحر، لكن مع تطور الوعي ببلادنا والأهمية التي أصبحت تكتسيها قضايا البيئة، ومع إصدار ترسانة قانونية هامة للتدبير الجيد لقضايا البيئة حرصت السلطات العمومية وباتفاق مع الشركة ذات التسيير المفوض بالرباط، (رضال) إلى تحويل المحطة من محطة للفرز إلى محطة للتصفية الأولية، انسجاما مع متطلبات الحفاظ على البيئة، وتم تعيين موقع ملائم لإقامة المحطة.

هذا ونخبر السادة المستشارين من جهة أخرى أن المصالح المختصة بالوزارة طلبت من شركة (رضال) المشرفة على المشروع بالإسراع بإنجاز دراسة تأثير على البيئة باعتبارها آلية إلزامية لتسليم الموافقة المبدئية والحصول على رخصة لإقامة المحطة ولكونها كذلك آلية تؤمن المخاطر المحتملة على البيئة لذلك فالوزارة تنتظر التوصل لتقييم الآثار المحتملة الايجابية والسلبية، واتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الآثار الضارة كما أود إلى أخباركم أن الوزارة توصلت أمس بتقرير جديد من شركة (رضال) يؤكد التعاطي الإيجابي للشركة مع التوجهات العامة الرامية إلى إدماج البعد البيئي في الأنشطة المتعلقة بمجال التطهير السائد من خلال اعتماد آليات متقدمة للتصفية، والمعالجة الأولية والمعالجة البيولوجية، حيث أن طريقة التطهير هذه ستجعل الجزء الأكبر من محطة التصفية مكونا تحت الأرض ومندمجة في محيطها بل إن إقامة هذه المحطة بالمواصفات المشار إليها لا يمكن إلا أن يساهم في التنفيذ ربما توسيع المناطق الخضراء بالأحياء المجاورة أو كما هو في طور التأكيد والدراسة ربما سيتم تصريف هذه المياه عبر البحر بقناة تبلغ كيلومترين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير التعقيب السيد المستشار محمد تيتني العلوي.

السيد المستشار محمد تيتني العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين،

في الحقيقة كنا مقررين أننا ما نديروشا التعقيب على هذا، ولكن من خلال تدخل السيد الوزير تكلم على الدراسة بغيت أحيل السيد الوزير أن هناك دراسة وضعت من طرف الوكالة الأمريكية للدراسات وفي هذه الدراسة تقول فواحد التقرير ديالها على أساس أن المحطة يجب أن تكون بعيدة عن السكان من 2 إلى 4 كلم - الإشكال المطروح الآن هو أنه المحطة كما جاءت بها (رضال) هو جاء في حي الفتح، وهذا استأنف المشروع الذي الآن قرر جلالته الملك إقامته هو مشروع الكورنيش لأنه غادي في ذلك الطرف ديال الكورنيش بمعنى أنه غادي يمس حتى بالكورنيش كلها.

ثانيا: وهو المهم جدا هذا هو الإشكال في القانون كنعرف في الجماعات المحلية بأن هذا مشروع داز عن طريق المجموع الحضرية والآن المدينة في القانون كاين الظهير كاين المنافع والمضار، لماذا لم نستعمل المادة المتعلقة بالمنافع والمضار؟ لماذا لم نستشر السكان لأن هذا الإشكال، لأن الآن ما يقرب على 40 جمعية تأسست لهذه الغاية وراسلت جميع الوزراء، وراسلت الوزير الأول والمدينة ولم يجد أحد أيجوبها باش يقول لها واش كاين أو ما كاينش، ومن المنتظر أن تكون وقفات احتجاجية مستقبلا.

لهذا السؤال الآن اللي كنحضر فيه السيد الوزير التعمير وإعداد التراب الوطني لأنه هو المنتخب دياب منطقة يعقوب المنصور بالأساس هو المنتخب ديال هاديك المنطقة هو أنه فتح الحوار مع المواطنين لأنه هذا يتنافى مع صحة المواطنين والبيئة بصفة عامة، ويتبع الدراسة، لأن الدراسة اللي قامت الشركة الأمريكية بالدراسة قامت بالدراسة على (رضال) خذاوا التقرير كامل وراه فيه واحد المادة تقول على أساس أنه في حي الفتح راه ما يمكن لوش يكون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد كاتب الدولة لكم الكلمة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء:

أظن أنه حسب ما جاء في إجابتي أن الوزارة تنتظر التقرير والدراسة التأثير على المجال البيئي وعلى المحيط البيئي، وهذه الدراسة التي تقوم بها ريضال اللي

خصها تسلمها للوزارة هي وثيقة أساسية التي تمكن الوزارة من إبداء الرأي وإعطاء الموافقة أو عدم الموافقة ودفع الشركة صاحبة المشروع إلى تجاوز كل الآثار السلبية اللي يمكن يسببها هذا المشروع على البيئة وعلى المحيط البيئي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة نيابة عن السيد الوزير المكلف بالبيئة، أشكركم عن إجابتكم وننتقل إلى القطاع الموالي وهو يتعلق بالأسئلة الآنية الموجهة إلى كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني ولأستأذن المجلس لكي نستمع إلى أصحاب الأسئلة نظرا لوحدة الموضوع وبعد ذلك يجيب السيد الوزير لكم الكلمة السيد المستشار صاحب السؤال الآني الأول وهو السادة: خليد هوير العلمي، مصطفى الشطاطبي، اعمر لجمايلي، محمد العشاب، أحمد الزايدي، أحمد لخميس، محمد لشكر، محمد اعيدعة، محمد بورمان، عبد المالك فريطل عمر الإدريسي، محمد لمرس. الكلمة للمستشار محمد دعيدعة، لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد كاتب الدولة، إن برنامج العقود الخاصة بالتكوين الذي ينص عليه المرسوم التطبيقي لظهير 1974 المحدث لضريبة التكوين الإلزامية التي تؤديها كافة الشركات والمؤسسات العمومية والمحددة في 6ر1٪ من قيمة كتلة الأجور الشهرية وذلك بهدف تشجيع المؤسسات الانتاجية على الاهتمام بالتكوين المستمر للمأجورين كما ينص على ذلك اتفاق 30 أبريل 2003 على أساس أن تقدم كل شركة طلبا للاستفادة من البرنامج وبعد قبول طلبها تباشر عملية التكوين وتتلقى تعويضا على المصاريف حددها القانون فيما بين 70٪ و100٪ وقد حدد الدليل الخاص بتطبيق العقود الخاصة الجهات المكلفة بتدبير البرامج، وصياغة استراتيجية التكوين، والموافقة على طلبات الشركات ومتابعة وتقييم تطبيق واحترام تنفيذ البرنامج.

وتتولى إدارة التكوين المهني عبر وحدة التسيير، استقبال الطلبات، والتحقق من المعلومات قبل أن تحيلها على المجالس الجهوية، والمجلس المركزي للعقود الخاصة بالتكوين، والتي تؤشر على الملفات بالمصادقة أو الرفض، كما وضع الدليل أيضا العديد من الآليات للمراقبة والفحص والتدقيق، ووضع فرقا للتفتيش تعين من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني، والمكتب الوطني للتكوين المهني. وتتكون تركيبة كل من المجلس الجهوي والمركزي للعقود الخاصة من ثلاثة ممثلين عن كتابة الدولة في التكوين المهني، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية والخوصصة، وثلاثة ممثلين عن أرباب العمل، وثلاثة ممثلين عن النقابات، وبعد أن استفادت العديد من الشركات الوهمية من العقود الخاصة، والتعويضات الخيالية أكثر من مرة.

نسائلكم السيد كاتب الدولة:

أولا: لماذا لم تعمل المصالح المختصة سواء بوزارتكم أو بإدارة التكوين المهني على التحقق من المعلومات الخاصة بالشركات المستفيدة من هذه البرامج ولماذا لم تتم عملية المتابعة وتقييم التطبيق، واحترام تنفيذ البرامج منذ سنة 2000 الى يومنا هذا؟

ثانيا: ما هي الشركات الوهمية التي استفادت من هذه العملية، ومن هم المسؤولين عن ذلك؟ وما هي قيمة المبالغ المالية التي نهبتها هذه الشركات؟

ثالثا: ما هي الإجراءات والتدابير التي قمتم بعد إشعاركم منذ 28 أبريل 2004 بهذه الفضيحة التي تدخل ضمن نهب المال العام؟ وهل تم تحديد المسؤوليات في هذه القضية؟

رابعا: وأخيرا ما هي نتائج تقارير المراقبين والمفتشية العامة للمالية وهل تم توسيع التحقيق والمراقبة ليشمل باقي مراكز التكوين المهني عوض مراكز الدار البيضاء فقط؟ وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لصاحب السؤال الثاني السي المستشار السي عبد اللطيف أبدوح.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

تفجرت في الأيام الأخيرة فضيحة العقود الخاصة بالتكوين المهني التي يعرفها المكتب الوطني للتكوين المهني. وقد باشرت المفتشية العامة للمالية التحقيق في هذا الملف كما أن لجنة التسيير بالمكتب اتخذت قرارا بتعميم التحقيق على كافة مندوبيات التكوين وكذا القيام بافتحاص مالي للحسابات الخاصة للتكوين المستمر، إن الأمر حسب المعطيات المتوفرة يتعلق بتحايل يقوم به أشخاص ومسؤولون بواسطة استعمال أسماء شركات وهمية وعقود وهمية، تحويل أموال مخصصة بحكم القانون لمهام التكوين، إن هذه الفضيحة التي تمس بسمعة

المكتب الوطني للتكوين المهني الذي يعتبر مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارتكم تدفعنا إلى مطالبتكم بتقديم التوضيحات الكاملة بشأن هذه الواقعة والتدابير التي اتخذتموها قصد متابعة المسؤولين عن هذه الفضيحة، والإجراءات التنظيمية والتشريعية التي سيتم اعتمادها من أجل ضبط مسطرة التعاقد والتكوين لدى المؤسسات التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني، حفاظا على مصداقية هذه المؤسسة والأدوار التي ينيطها بها القانون وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة لصاحب السؤال الثالث الأستاذ محمد الجوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

كما طرح الموضوع نطرحه في فريقنا كذلك إذ نتابع باهتمام كبير التطورات التي يعرفها هذا الملف، ملف العقود الخاصة للتكوين المهني، التي يبرمها مكتب التكوين المهني مع شركات، واتضح أن هناك شركات وهمية استفادت من هذه العقود وقد تدخلت كتابة الدولة في التكوين المهني عند اكتشاف هذا الخلل فوقع تسليط الأضواء بطبيعة الحال والمطالبة بالبحث المالي والإداري حول هذه المسألة فبذلك نسأل السيد كاتب الدولة ما مدى صحة هذه الوقائع لابد من أن نسمع منه بصفة رسمية وعلنية، وكيف انطوى هذا النصب، والاحتيال على مكتب التكوين المهني وهل هناك إرادة من داخل المكتب لتسهيل هذه الصفقات لماذا لم تفطن أجهزة المراقبة الإدارية والمالية إلى هذه الاختلاسات للمال العام وقد جرت منذ مدة طويلة ثم أخيرا ما هي التدابير والإجراءات الوقائية التي اتخذت والتي ستتخذونها لأجل ضمان استرداد الأموال المختلسة ومعاقبة المتورطين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد سعيد أولبشا كاتب الدولة في التكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة المستشارين المحرمين، أريد في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة المحترمين عن الفرق التالية الفريق الكنفدرالي، فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، على تفضلهم بطرح سؤال آني هام حول ملف العقود الخاصة للتكوين مع شركات وهمية الذي سأتمكن من خلاله اليوم على اطلاع مجلسكم الموقر، وعبره الرأي العام الوطني بجميع التوضيحات، وكذا أهم الإجراءات المتخذة في شأنه إلى حد الآن في البداية لابد من التذكير أنه لتنمية وتطوير التكوين المستمر المنجز لفائدة المقاولات تم منذ 1996 - 97 وضع نظام العقود الخاصة بالتكوين الذي تم تحديثه وإعادة هيكلته بهدف حث المقاولة على إدماج التكوين في مخططات تنميتها عن طريق منحها مساعدة مالية من أجل إعداد وإيجاد برامج تكوينية لفائدة مستخدميها، ويتم تدبير هذا النظام بدليل المساطر، تقترحه لجنة تسيير مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ونصادق عليه السلطات الحكومية المكلفة بالمالية والتكوين المهني وفقا لمقتضيات المرسوم 02/73 -633 بتاريخ 22 ماي 1974 بإحداث الرسم التكوين المهني، كما وقع تغيره وتسليمه بتاريخ 25 مارس 2002، وحسب مقتضيات هذا الدليل فلكي تستفيد المقاولات من تمويل عمليات التكوين أثناء العمل لفائدة أجرائها، ينبغي عليها تقديم ملف إلى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، يتضمن على الخصوص الوثائق التالية.

أولا، بطاقة معلومات حول المقاولة وفق نموذج يسلم من طرف المكتب ثم نسخة من أوراق أداء رسم التكوين المهني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتعلقة بالسنة الماضية، تم تكلفة التكوين المتوقعة والهيئات المكلفة بالإنجاز ثم لوائح الأجراء المستفيدين من عملية التكوين، وكذا توقيعهم مع الإشارة إلى أرقام تسجيلهم بصندوق الوطني الضمان الاجتماعي.

ويضطلع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل المهام التالية:

أولا: التأكد من قابلية المقاولات للاستفادة من التمويل ومن صحة المعطيات والمعلومات المدلى بها ضمن الملف.

ثانيا: إجراء تحليل تقني لمخططات التكوين التي تعتزم المقاولة إجراءها لفائدة أجرتها مع إبداء رأي معلل حولها وبعد هذه المرحلة التي تستغرق شهرين يعرض المكتب ملفات على اللجنة الجهوية للعقود الخاصة بالتكوين ذات التمثيل الثلاثي الإدارة ثلاثة ممثلين عن التكوين المهني عن وزارة المالية، عن وزارة الصناعة

والتجارة، ثم ثلاثة ممثلين عن المشغلين وثلاثة ممثلين عن الشغالين.

وبناء عن الملف المعد من طرف المكتب، تبث هذه اللجنة في طلبات التمويل المقدمة من قبل المقاولات ويقوم المكتب بعد ذلك بإبرام عقود مع هذه الأخيرة لإنجاز عملية التكوين المقبولة من طرف اللجنة يتم التأشير عليها من طرف المراقبة المالية على مستوى المكتب بعد إنجاز عملية التكوين، وحتى تتمكن المقاولات من استرداد المصاريف المؤداة من طرفها إلى هيئة التكوين ينبغي عليها الإدلاء إلى المكتب بالوثائق المحاسباتية الإثباتية لمصاريف التكوين المؤداة، ولوائح المستفيدين الموقعة من طرفهم، ومن طرف هيئة التكوين ليقوم المكتب على إثر ذلك بدفع المبالغ المستحقة في الحساب البنكي المدلى به في العقدة الموقعة، بعد مراقبة وتأشيرة الوكيل المحاسب للمكتب، وعلى الرغم من كل هذه المساطر المعقدة والتي تتوخى تفادي كل تلاعب فقد تبين أنه تم تسديد نفقات للتكوين من طرف المكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لفائدة شركات وهمية برسم سنة 2000 - 2003 وبمجرد العلم بهذه الخروقات بناءا على مراسلة من المكتب بتاريخ 29 أبريل 2004 بادرت باتخاذ الإجراءات التالية:

الإجراء الأول: راسلت السيد وزير المالية والخوصصة بتاريخ 30 أبريل من نفس الشهر قصد إفادة على وجه الاستعجال المفتشية العامة للمالية من المكتب المذكور لإجراء افتحاص في الموضوع وفعلا باشرت المفتشية العامة للمالية مهمتها خلال الأسبوع الموالي حيث أنهت عملية الافتحاص يوم الجمعة الماضي بالنسبة لجهة الدار البيضاء الكبرى، فإن الوزارة في انتظار التوصل في بتقريرها في الموضوع، كما أن المفتشية العامة للمالية ستشرع في افتحاص ملفات العقود الخاصة بالتكوين بجهات أخرى من المملكة خلال الأيام القادمة.

الإجراء الثاني: تراسلت محامي المكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لهذا المكتب يوم 26 ماي 2004 لرفع شكاية ضد مجهول.

الإجراء الثالث: أجلت الملف والمعطيات المتوفرة حوله على السيد وزير العدل مع طلبت تدخل مصالحه المختصة لاتخاذ مساعد في الموضوع وفعلا، تدخلت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية وهي الآن في عين المكان وأعطيت التعليمات لمنع مغادرة التراب الوطني لكل المشتبه فيه.

الإجراء الرابع: دعوت لجنة تسيير المكتب التي تضم ممثلين عن الفرقاء الاجتماعيين لعقد الاجتماعين الأول بتاريخ 21 ماي، والثاني ترأسته شخصيا بتاريخ فاتح يونيو خصص لتقييم نظام العقود الخاصة للتكوين خلال الفترة 1996 - 2003، وخلال هذا الاجتماع أخبرت لجنة التسيير من طرف مسيري المكتب أن ست ملفات فقط من بين 39 ملف المتعلقة بالشركات الوهمية، التي حصر عددها مؤقتا في 28 شركة وهمية، وقد تم إجراء التحليل التقني لها من طرف المكتب، في حين أن 33 ملف تم الإخلال بالمسطرة الواجب إتباعها في هذا الشأن من قبل مسؤول بمديرية التكوين أثناء العمل التابعة للتكوين المهني وانعاش الشغل، كما أفاد هؤلاء المسؤولون أثناء نفس الاجتماع بأن شركات أخرى قد تكون استفادت هي أيضا من التموين قبل سنة 2002 بصفة غير شرعية وعلى أثر هذه التصريحات طلبت الوزارة من المكتب موافاته بالملف المتكامل حول هذه الشركات المزعوم استفادتها من التمويل قبل 2002 بصفة غير شرعية لعرضها على العدالة، وسيتم ذلك بمجرد توصل الوزارة برد المكتب بخصوص هذا الموضوع.

الأجراء الخامس: تبعا لطلب لجنة تسيير مكتب التكوين وإنعاش الشغل خلال اجتماعها الأخير المنعقد بتاريخ فاتح يونيو طلبت كذلك من السيد وزير المالية والخوصصة تكليف المفتشية العامة بتمديد عملية الافتحاص الحالية لتشمل كل الصفقات الممولة في إطار الموارد المعبأة من طرف الدولة، والتي أبرمها المكتب خلال السنوات الأخيرة، وكذلك الحسابات خارج الميزانية، وفيما يخص مراقبة نظام العقود الخاصة بالتكوين، تجدر الإشارة إلى أنها تتم على ثلاث مستويات المستوى الأول: التأكد من قابلية مقاولات الاستفادة من التمويل ومن صحة المعطيات والمعلومات المدلى بها ضمن الملف وهي مهمة المكتب والذي يجب أن يشمل جميع الملفات بدون استثناء.

ثانيا: التأكد من طلبات تسديد نفقات التكوين ومن الوثائق المحاسباتية الإثباتية لمصاريف التكوين المؤداة من قبل الشركات ولوائح العمال المستفيدين من التكوين وهي أيضا مهمة من مسؤولية المكتب والذي يجب أن يشمل كذلك جميع الملفات بدون استثناء.

ثالثا: مراقبة الإنجاز وهي من مسؤولية اللجان الجهوية للعقود الخاصة بالتكوين، وحسب دليل المساطر المنظم لهذه العقود، فإن هذه المراقبة يجب أن تشمل

عينة تمثل سنويا 10٪ من المقاولات المستفيدة، وما نراه لا بد من الإشارة أن المراقبة المنجزة في هذا الإطار من طرف الأعوان الموضوعين رهن إشارة اللجان الجهوية، والتابعين لكتابة الدولة ومكتب التكوين المهني وانعاش الشغل قد همت برسم سنة 2003 على الصعيد الوطني 32٪ من المقاولات، أي 3 أضعاف الحصة المحددة بما يقضي بذلك دليل المساطر من خلال ما سبق يتضح أن المشكل لا يتعلق بخلل في دليل المساطر أو في مراقبة الإنجاز الفعلي لعملية التكوين، بل يرجع المشكل بالأساس إلى مستوى الأولى للمراقبة المنجز على مستوى المكتب، والمتعلق بالتأكد من قابلية المقاولات للاستفادة من التمويل، ومن صحة المعطيات، والمعلومات المدلى بها ضمن الملف المطلوب والتي وقع، للأسف بعض الاختلالات في شأنها ستحدد الافتحاصات، والتحقيقات الجارية حاليا من طرف المفتشية العامة للمالية، والمصالح المختصة بوزارة العدل حجمها والمسؤولين عنها.

كما لا يفوتني الاشارة في هذا الباب الى أن نظام العقود الخاصة بالتكوين قد تم تمويلها كما تعلمون منذ سنة 1996 خضع سنويا طيلة هذه الفترة إلى افتحاص من طرف المفتشية العامة للمالية دون أن تتمكن من اكتشاف هذا الخلل، كذلك هذا النظام بخضع سنويا لافتحاص من طرف مدقق خارجي للحسابات معين من طرف المكتب، فإن نتائج هذا الافتحاص أيضا لم تظهر أي خلل في هذا الموضوع، وبهذه المناسبة أود ان أنهي إلى علم مجلسكم الموقر أن هذه الوزارة لا تتقاعس في اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق من يخل بالمساطر والالتزامات المنصوص عليها في الأخير فقد سبق للوزارة بعد التأكد من ارتكاب خروقات من طرف شركتين لنفس المالك واحدة بوجد مقرها بوجدة، وأخرى بالرباط، أن طلبت من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لاسترجاع المبالغ المؤداة للشركتين بصفة غير قانونية حيث تم وضع شكاية خلال شهر أبريل 2003 لدى النيابة العامة لمتابعة الشركتين المعنيتين بالنصب والتزوير في وثائق رسمية واستعمالها ولازال الملف حاليا أمام العدالة للبث فيه، وتبقى الوزارة على استعداد لإخبار السادة أعضاء المجلس بكل ما ستخلص إليه هده التحقيقات، وما سيتخد من إجراءات في شأنها والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة الكلمة أعتقد السيد المستشار المحترم في إطار تعقيب تفضلوا.

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا بد وبكل موضوعية أن أشكر السيد الوزير على كل المعطيات وأيضا على كل الإجراءات التي أقدمتم عليها ونتمنى أن تكون هناك مواكبة ومتابعة لهذه الإجراءات، لكن للأسف نذكر السيد الوزير أن المغاربة، مرة أخرى، يستيقظون على نبأ فساد بإحدى المؤسسات العمومية، وهذه السلوكات لا يمكن أن ندخلها إلا في إطار الخيانة العظمى للوطن، ولجماهير أمتنا، وأن العديد من المؤسسات للأسف هي بقرة حلوب يعاث فيها فساد حتى جف حليبها.

أذكركم أيضا السيد الوزير أنه أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتكم ألححنا على ضرورة إجراء بافتحاص خارجي وتمكيننا من تقرير هذا الافتحاص وقلنا بالحرف: أن المغاربة لربما سيقفون على كارثة أفظع مما عرفه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وها نحن اليوم وبالملموس نقف على العديد من الشركات الوهمية التي كانت تستفيد من الميزانية المخصصة لمسألة التكوين، والتكوين المستمر، ولا أريد أن أدخل في جدال، والواقع أن عمال العديد من المقاولات لا يستفيدون من أي تكوين أو تكوين مستمر، علما أن التكوين المستمر الهدف منه هو تطوير كفاءات ومهارات العمال حتى يتمكنوا من مواكبة التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم لكن أنا أتساءل أيضا عن الإعانات التي يتوصل بها المكتب من العديد من المؤسسات الدولية ما مصير هذه الإعانات؟ وكيف تصرف؟ تم أتساءل أيضا عن مسألة التمثيلية داخل المجلس الإداري ولابد من احترام هاته المسألة في إطار مبدأ ديال التمثيلية.

وأريد أن أشير أيضا إلى أنكم السيد الوزير أطلعتم على أحد ملفات الفساد الذي أحاله أحد الموظفين عليكم هذا الموظف بمكتب التكوين هو مصاب بمرض عضال بداء الكبد من درجة hépatite C وكان يجد العديد من العراقيل في الحصول على تحمل التكلفة ليكتشف فيما بعد أن هناك شخص آخر هو الذي يأخذ الدواء من صيدلية المتعاقدين معها وهذا أيضا ليمكنه أن تدخله في

إطار هذا الملف ديال الفساد العام الآن ونحن أمام هذه الوضعية نتساءل كم هي عدد مناصب الشغل التي كان يمكن أن توفرها هاته الأموال المنهوبة سواء على مستوى التكوين المهني، أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو صندوق الإنماء إلى غيرة ذلك والتي ربما كانت ستقينا هول ما نراه اليوم من احتجاجات والتي للأسف تواجه بالقمع، وبالعصي بدل إيجاد حلول تضمن كرامة أبناء شعبنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد المستشار عبد اللطيف أبدوح تفضل.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالتكم، غير تيبان من خلال الجواب ديالكم، أحيلنا واحد المجموعة ديال الملاحظات لابد أننا نثيرها للإفادة: فأولا السيد الوزير يتعلق الأمر بحالتين: الحالة لأولى هي شركات ومؤسسات وهمية والحالة الثانية هي شركات ومؤسسات حقيقية، ولكن قامت بتكوين مستخدمين وهميين وبرامج وهمية هذه حالة تم كذلك من خلال جوابكم سجلنا أن حصرتم المدة في 2002 2003 في حين أن الموضوع كيرجع لسنوات للوراء.

ثالثا: أن الموضوع له خلفية أوله أصل قانوني متعلق بظهير 22 ماي 1974 بمعنى أن المشرع في المغرب انتبه إلى الأهمية بمكان موضوع ديال التأطير وتكوين المستخدمين ديال المؤسسات، والفاعلين الاقتصاديين أو أدوات الإنتاج لما فيها البشرية من خلال هذا العمل اللي يتوضح الآن على أنه المغرب ضاعت له فرصة ديال تحقيق أداة هاد الظاهرة اللي هي التكوين هذه المجموعة كانت الإرادة وتوفروا الأموال، وتعطاوا لهذه الشركات، ولكن ما تمتش العملية، فهذا التفويت اللي تفوت على البلاد وللي خلقت فعلا واحد المظهر من مظاهر التخلف، لأنه الإدارة من ضمن النجاح ديالها هو ديناميكية ديال التكوين والتكوين المستمر ديال الفاعلين فيها فهذه القضية هذي كذلك نتساءل من يتحمل المسؤولية شكون اللي غادي يطالب بهذا الحق تم كذلك تضمن الجواب ديالكم واحد الإشارة إلى تحديد المسؤولية في جهة ما، وهذا تعتقد أنه حكم مسبق لأن الموضوع لازال موضوع بحث، ولازال موضوع ديال المتابعة إذن القضاء هو اللي له الكلمة الأولى والأخيرة في الموضوع شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة في إطار تعقيب للأستاذ المستشار السي محمد الجوهري.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الوزير لا يمكنني إلا أن نهنأ السيد الوزير على جرأته، وعلى تصميمه وحرصه على قطع دابر مثل هذا الفساد، وأتساءل هل إن قدر بلادنا دائما هو أن تستفيق كما قال أحد الزملاء على فضيحة من الفضائح، طبعا اتضح على أن الخلل بدأ عند البحث عن صفة المقاولة أو الشركة التي تستحق أن تدرج ضمن الشركات المستفيدة من هذا التعويض أي عند البحث عن أهلية المقاولة في المراحل الأولى ولذلك تساءلت ألا يتعلق الأمر بخلل من داخل المكتب. طبعا لم أسبق الأحداث لابد أن ننتظر البحث، والبحث الآن موسع، وشمل جميع نطاق البحث الإداري والمالي، والعدالة، والضابطة القضائية، طبعا إذا كنا يجب أن نتفنن في القضاء على النصب والاحتيال والتزوير، وأن نتفنن كذلك في منع الإثراء بلا سبب ولكن هذا كله لا يمكن أن نمنع أو نصل إلى النتائج التي نريد إلا بالمراقبة المستمرة، وأجهزة المراقبة في أجهزة الدولة هي أجهزة متعددة ومتنوعة وعلى جميع المستويات، لذلك لابد من تفعيلها بدون هوادة في كل وقت وحين نتمنى للسيد الوزير أن يوفق فهو موقف إن شاء الله في وضع حد لهذه الأزمة من أجل حماية هذه المؤسسة لأنها هي مؤسسة المستقبل كما نعقد عليها جميع الأمل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد سعيد أوليشا كاتب الدولة في التكوين المهني:

السيد الرئيس أقول إن عملية التكوين المستمر تستفيد منها العديد من الشركات شركات مواطنة، شركات مسؤولة لفائدة أجراتها ومستخدميها ما وقع أنه بعض الأشخاص تلاعبوا واستغلوا الظرف، وخلقوا شركات وهمية هي محدودة، الآن عملية البحث لا من طرف المفتشية العامة للمالية، ولا من طرف أجهزة العدالة ستحدد المسؤولين وستحدد المتلاعبين، فننتظر رأي تقارير المفتشية العامة وننتظر أيضا رأي العدالة لنبلغكم بكل التفاصيل بكل حزم. الوزارة ستعمل على افتحاص كل الأمور المتعلقة بمكتب التكوين المهني، وقد قلتها أنه كل الصفقات ستشملها عملية الافتحاص عملية الافتحاص العقود الخاصة للتكوين قلتها ستبدأ منذ سنة 1996 ليس فقط سنة 2000 إذن ستتم عملية

التمشيط واسعة لكل الأموال التي صرفت وسيتضح بعد ذلك أين يوجد الخلل وستحدد المسؤوليات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم نشكركم باسم أعضاء المجلس على إجابتكم الواضحة، وعلى إرادتكم القوية في محاربة الفساد وننتقل إلى المحور المتعلق بوزارة الفلاحة وبالسؤال الموجه حول تحديد أثمنة تسويق المنتوج الفلاحي، للمستشار المحترم السيد أحمد الشرقاوي لكم الكلمة.

السيد المستشار أحمد الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

وضعنا هذا السؤال في شهر أبريل الماضي وكان بودنا، وكنا نتمنى أن يدرج ضمن الأسئلة الآنية أو على الأقل في أجله القانوني لنتمكن من حماية المنتوج الفلاحي، ونحن ولله الحمد في سنة لا نقول جيدة ولكن متوسطة فتأخر هذا السؤال ليبرمج اليوم أظن ما بقاتش عنده جدوى لأننا نحن في أواخر عملية الحصاد. فنتمنى من السيد الوزير صادقين أن نتجنب هذا في السنوات المقبلة حتى نطلب من السيد الوزير أن توضع وتتخذ الإجراءات لتحديد الأثمنة بعد عملية الزرع حتى نتجنب ذلك، وكذلك في إبراز الدورية المبكرة المختصة في تسويق الحبوب التي لم تراعي الظروف المناخية للبلاد، حتى تركت التعاونيات الفلاحية استغلت ظهور بعض النباتات اللي في الحبوب اللي جعلها تقلص من الأثمنة اللي وصل فيها ثمن القنطار من 170 حتى 200 درهم، وذلك مثلا في الغرب كنطلب من السيد الوزير أن تراعى الظروف المناخية حتى نتمكن من حماية الفلاح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، فيما يتعلق بالبرمجة. فالمكتب والفريق هو الذي يقترح برمجة الأسئلة لتكون واضحين في هذه النقطة لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على ما ضمنه السؤال في دور تحديد أثمنة المزروعات عند زراعة الأرض.

السيد محمد لعنصر، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا على الإيضاحات لهذا أكون قد ربحت بعض التواني حتى لا أكرر نفس الجواب، السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم، السادة المستشارين فيما يتعلق بتحديد ثمن القمح، أو الحبوب بصفة عامة لابد من التذكير مرة أخرى وهذه المناسبة لان حقيقة السؤال يطرح أن بيع الحبوب وتسويق الحبوب حر ليس هناك تدخل للدولة لتحديد ثمن معين، ما يقع بالنسبة للقمح اللين الكمية محددة وهي الكمية التي تستعمل 12,5 مليون ديال القنطار التي ستعمل لإنتاج الدقيق المدعم وهو أن الدولة حماية حقيقة لعمل الفلاح أنها تحدد مستوى الجودة الذي يتحكم في ثمن مرجعي الذي لم يتغير لسنين ويمكن نحدده لا في الحرث ولا في كذا هو 250 درهم لحد الآن حتى يتقرر أنه يتراجع وإذن بطبيعة الحال هذه الدورية والإجراءات التي تتخذها في كل موسم حصاد، فهي نفس الإجراءات الاعتيادية أي أن تحديد هذه الجودة ولم تصل إلى الجودة المتفق عليها مع المهنيين ومع المطاحن، لكن نسعى كل سنة ومثلا هذه السنة نسعى إلى التقرب بحيث أن الوزن مثلا ارتفع من 70 إلى 75 وهذا باتفاق جميع المتدخلين في القطاع لأن ليس هناك ضرر، كذلك حماية للفلاح ارتفعت نسبة حبوب الشعير التي لا تؤثر على الثمن من 0 شعير إلى 1٪ لأن رعينا لظروف الجفاف وظروف تكرار الحرث فالبطبع هناك ظروف مناخية هذا ثمن مرجعي وفي كل سنة المنتج كيبيع أقل إذا كانت الجودة أقل وكيبيع بأكثر إذا كانت الجودة أحسن..

وهذه هي الأثمنة المتداولة والتي سجلناها إلى يوصنا هذا فهناك أثمنة وصلت إلى حتى 267 درهم في بعض المناطق وأثمنة نزلت إلى 240 و243 باستثناء كمية في بعض المناطق مما يسمى الحبوب التي فيها نبات التي نبتت بالسنبلة بطبيعة الحال لما تتعدى نسبة النبات 3٪ المطاحن ما يمكن لهاش تأخذ هذا الزرع لأن الدقيق كيصبح فاسد لكن هناك عدة تقنيات، إما الخلط من عند التجار، إما تقنيات أخرى اللي كتنزل هذه النسبة وبالطبع هذه الحبوب تباع بأقل ثمن، والأثمنة المسجلة أدنى ثمن هو 190 لكن المتوسط هو 210 و220 درهم للقنطار غير باش نحدد الأمور اليوم راه ما زال ما دخلناش في العملية للتسويق يلاه 2 ملايين ونصف ديال القناطر اللي هي دخلت اللي تسوقات مازال العروض على مكتب الحبوب ما غادي يبدأ إلى الغد الصباح من 16 إلى 31 إذن أعتقد مع تدخل التعاونيات، مع تدخل التجار المنظمين سيرتفع السوق حقيقة أن في بداية الموسم دائما هناك من يستغل الفرصة ولكن أقول إن النسبة ضئيلة، والمقارنة مع السنة الماضية، هي نفس الوضعية وليس هناك تخوف شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الجواب كان واضح، ليس هناك تعقيب إذن ننتقل للسؤال الثاني المتعلق ببعض مشاكل الصيد البحري، للمستشارين المحترمين السادة حسن أوتغلياست، حسن قيشوحي، بوسلهام بيتة، محمد فضيلي، بلحاج الدرمومي، الحسن أكوجال يونس العراقي، عبد المجيد العزوزي، بنعيسى بنزروال، وعمر محيب، الكلمة للمستشار المحترم السي حسن لكم الكلمة

السيد المستشار حسن أوتيغلياست:

شكرا السيد الرئيس كنا قد منا هذا السؤال في الأسبوع الفايت وارجع وشاءت الأقدار أن نلتقي بالسيد وزير الفلاحة، حيث تلتقي التغذية والصيد، وهذا السؤال هذا كنكول فيه بأن الأهمية ديال قطاع الصيد البحري بالنسبة لتغذية السكان ولو جزئيا في مناطق ديال لداخل، وبالنسبة لتعزيز مداخيل الخزينة وخصوصا العملة الصعبة، عندما يتعلق الأمر بالتصدير شفناه ولكن حنا كنشوفو هذا القطاع هذا كيتعرض لمسائل لشي حوايج اللي راعنا المشاكل ديالها هي وحدات التجميد ديال الإخطبوط هادوك الحافلات والشركات كلهم راه وصلوا تقريبا للإفلاس، وأصحاب الصيد يتعرضون لمتابعة قضايا لأنهم عندهم ديون وعندهم مسؤولية. فبالداخلة مثلا كاينة 78 شركة 50 من الأصل منها متابعة من طرف البنك الشعبي هذا حقيقة فلوسهم ما غاديش يضيعوا ولكن خصنا بغينا الدولة تدخل تعاون هذا الناس باش يخرجوا من هذه المنطقة ديال الخطر، وأزيد من 10 آلاف بحار أصبحوا بدون عمل عاطلين ومنهم من قضى نحبه، مثلا بالمهدية والجديدة، وأسفي بسبب سوء تدقيق الحالات الجوية من طرف الشركات المسؤولة، أو المختصة.

ولهذا نسائل السيد الوزير على التدابير التي سيتخذها في هذا الباب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

السيد الرئيس شكرا السيد المستشار المحترم فعلا أنا بودي أن لا أجيب عن هذا السؤال اليوم نظرا للظرفية مازال عنوان الوزارة ما ثابتش، ولكن كيف ما كان الحال حتى لا تكون ملاحظات مثل التي سمعتها، وأن أكون سبب في التأخير فارتأيت أن أعطي بعض الإجابات الأولى أن أهمية القطاع الكل متفق أن هذا القطاع حيوي وأعطيت له أولوية وبقي يحظى بالأولوية هذا القطاع يعرف مشاكل صحيح. وكلنا كمغاربة سمعنا وعهدنا لم نعايش هذه المشاكل الأسباب الرئيسية في انتظار.. لأن هذا لا يمكن أن يكون إلا في بحث حلول مع المهنيين وهذا ما بدأت به منذ الأسبوع الماضي، في استقبال عدد من المهنيين في هذا القطاع حتى تكون لنا جلسات أخرى لطرح المشاكل بوضوح لطرح الحلول الممكنة كذلك بشفافية وبوضوح وللبحث عن الحلول التوافقية لأن لا يمكن أن يكون الرضا للجميع، لكن حلول يمكن أن تحافظ وتراعي مصالح المهنيين، ومصالح البلاد كذلك، ومن الأسباب الأساسية خصوصا، في قطاع الإخطبوط وهو أن هناك استغلال مفرط، وهناك نقص للثروة الوطنية بحيث أن 2 ديال الأرقام، هذه أربع سنوات أو خمس سنين كانت بلغت لما انقضى الاتفاق مع الأوربيين.

كانت بلغت الكمية ديال هذه المادة اللي اتصيدت إلى ما يفوق 100 ألف طن فبطبيعة الحالهناك عدد من المراكب، هناك عدد من الوحدات للتجميد، ليس هناك مادة أولية، وهذا مما يخلق عدد من المشاكل، وأنا متفق أنها كاينة.

هناك كذلك مجهود في باب التسويق، ولكن لنكن واضحين.. المغربي مازال عادة من عادته: لا يأكل السمك، باقين في 7 كيلو كمتوسط ولكن ما تيعنيش أنه ما خصش واحد المجهود باش تبلغ هذا الثروة داخل البلاد، ولحث على تغيير العادات وهذا ما يقوم.. من المهام التي يقوم بها المكتب الوطني للصيد.

ولكن كما قلت، أستسمح وأفضل أن نترك هذا الملف إلى الأيام المقبلة و إلى جلسة ربما موسعة، نعطيها الوقت أكثر حتى يكون إلمام بجميع الجوانب للقطاع.

أما فيما يتعلق بالأرصاد الجوية يمكن لي نقول لكم أن عندنا نظام في المغرب معترف به دوليا ومن الأنظمة الممتازة، ولا أتحدث كمسؤول عن الصيد البحري، لكن حتى في مسؤوليات أخرى لاحظت هذا وشاهدته، لكن كنعرف بان الصياد في بعض الأحيان لما كتجيه الإشارة إلى ما كانش المنع التام، لما كتكون الحالة البحر هائج جدا وخطير، لما كتجيه الإشارة كاين اللي كيخرج بلا ما يعمل بهذه الإشارة، هذا لا يعني أن لا يجب أن تكون هناك كما قلت استشارات وحلول وتكوين في هذا الميدان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار حسن أوتغلياست:

نشكر السيد الوزير على توضيحاته. لو طلب منا أن تأجل السؤال من جديد لأجلناه لأن لنا ثقة في السيد الوزير وكنعرف الصراحة ديالو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونحن كذلك نهيأ السيد الوزير ونتمنى التوفيق وسيكون لنا معه بطبيعة الحال في هذا القطاع اللي هو حيوي لقاءات متعددة، الآن ننتقل للزيادات المتوالية في أثمنة اللحوم الحمراء، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان قرطاوي، محمد الدواحي، محمد جوهري، إبراهيم فضلي، محمد المنصوري، لحسن عباد، إدريس الحسني، صوالحي بوزكري، بلخير الخلفاوي، خالد برقية، محمد شنينة. الكلمة للمستشار المحترم السي سفيان قرطاوي.

السيد المستشار سفيان قرطاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

عرفت أثمنة اللحوم الحمراء منذ سنة، ارتفاعات متوالية، مما كان له الأثر السلبي الكبير على القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل عقود اقتصاد مزمن وقذرة شرائية متدنية الشيء والذي نتج عنه حرمان شريحة هامة من المواطنين من استهلاك هذه المادة الأساسية والمفضلة لديهم، لهذا نسائلكم السيد الوزير كيف تفسرون هذه الزيادات المتوالية في أثمنة اللحوم الحمراء التي تعتبر مادة أساسية في عيش المواطنين، ولماذا لم تتدخل الحكومة هل هناك من تدابير استعجالية لدى الحكومة للجد من هذه الزيادات التي مست بشكل كثيف وكبير ومقلق القدرة الشرائية للمواطنين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

فحقيقة أن هناك معطيات نتفق فيها أن في ما يتعلق باللحوم هناك اكتفاء ذاتي بالنسبة للمغرب والاستيراد في الحقيقة لأنه ما يمكنشي نغلق الباب كله ولكن الاستيراد يعني جزئي لبعض الاستعمالات الخاصة فلحوم الأبقار تمثل 51٪ من الاستهلاك الأغنام 35٪ الماعز 5ر6٪ واللحوم الأخرى 5ر7٪ وهذا الحمد لله، نحمد عليه الله لأنه ما تتجيبوشي هذا اللحم من برا، هناك كذلك حقيقة متفق عليها أن هذه السنتين الأخيرتين مابين السنة الماضية وهذه السنة هناك ارتفاع لثمن اللحوم الحمراء في معدل مابين 10 حتى ل 20٪ وهذا نصرح به ولا نخفيه وهو موجود في الإحصائيات ديال الوزارة الأسباب ما غادي نضطر نذكر اللي قلت أولا أن تسويق اللحوم فهو حر، ويخضع لعرض الطلب والعرض..

السنتين الأخيرتين عرفنا أن هناك الحمد لله انتعاش للمراعي، هناك أمطار، هناك كسابة اللي عانوا كثيرا من سنوات الجفاف اللي كانوا كيديوا الماشية ديالهم وكنا نتذكر ديك الصورة ديال ذاك اللي كيخلي النعجة ديالو في السوق وكيرجع في حالو، أن هذا السنتين بطبيعة الحال هذا البياع، وهذه الرغبة في البيع ما بقاتشي عند الفلاح، إضافة إلى ذلك، ولكن في الحقيقة هذا مبرر يعطي من البعض كيقول ما بقينش كتدخلو البقر من برا لكن البقر اللي كيدخل من برا ماشي هو البقر اللي خصو يدخل للإنتاج الحيواني، كيف ما كان الحال إذا كان هذا هو السبب، راه غادي يتفتح الباب في الشهور المقبلة وأن يقيني أن هذا ليس هو السبب، غادي يبقى إذن العرض والطلب وتيخص كذلك في السؤال جاء، هل تتدخل الدولة، أقول صراحة في تحديد الأثمان، أو في فرض أثمان معينة على الكساب..

لا، وأنا شخصيا أقول إن التوجه ديال الحكومة ماشي و أنها تفرض أثمنة، الآن إن كانت هناك قطاعات أو فئات اجتماعية، متضررة ولا يمكن، فهناك في السياسة الحكومية قنوات أخرى وهو ما تقوم به مثلا فيما يتعلق في بعض المناطق النائية، والبعيدة، ببرامج التشغيل، برامج الجفاف ولكن التوجه هو أن يبقى كذلك العرض والطلب متوازن وأن تبقى الأثمنة لاطمئنان السادة المستشارين والرأي العام أن الارتفاع الملحوظ في هذه الفترة فهو ارتفاع عادي في كل سنة هذه الفترة، كنوجدوا فيها ان اللحم كتطلع ومباشرة من منتصف الصيف كينخفض الثمن، ويمكن لي نجبلكم الإحصائيات ديال عشر سنوات الأخيرة دائما هو المحنى. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار سفيان.

السيد المستشار سفيان القرطاوي:

السيد الرئيس،

كنشكر السيد الوزير بكل موضوعية على الجواب اللي جاوبنا وأنا معها في الطرح ديالو ضد فكرة ديال لاستيراد، لأنه ما غاديش بحل المشكل الحقيقي ديالنا، واللي تيبين لينا على حساب الأزمة ديال ارتفاع اللحوم هو النتيجة ديال ارتفاع مواد ديال العلف، الأعلاف بأثمنة جد مرتفعة اللي كنطلب من السيد الوزير باش الوزارة ديالو تدخل إلى يمكن يكون صندوق الموازنة اللي يضاف في أثمنة الأعلاف، باش تكون الأعلاف بواحد الأثمنة جد مناسبة للكساب، كتعرفوا اليوم راه العرض متوفر ولكن الكساب كيدخل للسوق، وكنلقو السوق عامر بالبهائم، ولكن الكساب ما يقدرش يبيع البهيمة ديالو خاسر فيها، راه إلى ما دخلتش الوزارة، وتحكمت في الأثمنة ديال الأعلاف ودعمتها بواحد الصندوق ديال الموازنة راه ما يمكنش الأثمنة تزيد تنقص، وكنعرف اليوم البهيمة في الكوري أو في إسطبل راه كتقام على الكساب يوميا ب 30 إلى 40 درهم، 30 إلى 40 درهم ما كتعطيش كيلو لحم في النهار راه الحل الوحيد اللي نقدر نعتق به الأزمة اللي كاينة اليوم، هو مراجعة أثمان العلف وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن نشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء حول سؤال تأخر إنجاز بعض مشاريع تزويد العالم القروي بالماء الشروب للمستشارين المحترمين: عبد الرحمان أشن، ومحمد الرحموني، الكلمة للسيد المستشار المحترم السي عبد الرحمان أشن.

السيد المستشار عبد الرحمان أشن:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه للسيد كاتب الدولة المكلف بقطاع الماء وهو يتعلق بالتأخر الذي عرفه برنامج إنجاز بعض مشاريع تزويد العالم القروي بالماء الشروب حيث أنه في إطار التوجيهات الملكية السامية لتنمية العالم القروي بصفة عامة، وخاصة المناطق الشمالية منه، سبق للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب أن برمج مشروعا للجر الجهوي لتزويد بعض الجماعات أو بعض المناطق القروية بإقليم الناظور بالماء الشروب في إطار عقد شراكة ثلاثية وذلك عبر ثلاثة أشطر، حيث تم إنجاز الشطر الأول من هذا المشروع والذي هم بالأساس خمس جماعات قروية، هي جماعات تيزطوطين، الدريوش، ميدار، تفرسيت وابن طيب، والذي هو طبعا تقريبا في آخر أطوار الإنجاز بينما بقي الشطران الثاني، والثالث واللذان يهمان أساسا تزويد جماعة دار الكبداني ومجموعة من الدواوير المحيطة بها وكذلك توسيع محطة معالجة المياه بمدينة الناظور لم يشرع بعد في إنجاز هذين الشطرين رغم أنهما يشكلان جزءا واحدا أو مشروعا واحدا مع الشطر الأول وقد مرت الآن أزيد، قرابة أربع سنوات ولم يتم بعد الشروع في هذا الإنجاز.

لذلك السيد الرئيس، السيد الوزير نظرا للأهمية الاقتصادية، والاجتماعية لهذين الشطرين أي شطر تزويد درا الكبداني، وتوسيع محطة المعالجة بالمدينة الناظور، نظرا لأهميتهما الاقتصادية والاجتماعية في حياة سكان أبناء هذه المنطقة، خاصة بجماعة دار الكيداني التي أصبحت تعرف توسعا عمرانيا وكثافة سكانية هامة خاصة في فصل الصيف حيث عودة عمالنا بالخارج، ومعاناتهم اليومية مع جلب هذه المادة الحيوية من مناطق بعيده ونظرا كذلك لأهمية محطة المعالجة التي تزود مجموعة من المدن بالإقليم اعتبار لهذه الأهمية فإننا نسائلكم السيد الوزير ما هو السبب الذي جعل هذين الشطرين لا يعرفان الظهور للإنجاز رغم هذه الأهمية علما أن هذا المشروع بصفة عامة بأشطره الثلاث سبق لجلالة الملك أن تكرم بإعطاء الانطلاقة الأشغال به سنة 1969 بمناسبة أول زيارة له للإقليم في أكتوبر 1999 ولم يتم احترام الجدولة الزمنية التي كانت مقررة للأشطر الثلاث؟

ولذلك نرجوكم السيد الوزير أن تفيدونا في هذا وتعجلوا بإخراج هذا المشروع للوجود شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة المكلف بالماء:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على الاهتمام الذي يوليه لهذا الموضوع، بحيث أنه سبق وتطرقنا جميع السيد المستشار المحترم عبر الأسئلة الكتابية إلى هذا الموضوع وفعلا هذا المشروع يعتبر مشروع ذو أهمية قصوى بتلك المنطقة، وأخبر السيد المستشار المحترم الشطر الأول قد انتهت الأشغال به مؤخرا مع العلم بأنه عرف تأخر وكان السبب كما يعرف السيد المستشار هو أنه المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كان مضطرا ومجبرا لتحويل المسار ديال القناة، أو التخطيط اللي كان مخصص للقناة في التصميم الأصلي، وذلك نظرا لاعتراض السكان والمستفيدين من هذا المشروع على هذا التصميم، والآن هذا الشطر الأول انتهى، وبقي فعلا الشطر الثاني يجزيه، الجزء الأول أبشر السيد المستشار المحترم بأنه الدراسة المفصلة انتهت به، وأن الإعلان عن طلب العروض تم في شهر مايو المنصرم وأنه المكتب الوطني للماء الصالح للشرب برمج بداية الأشغال خلال شهر شتنبر 2004 إن شاء الله، على أن تنتهي الأشغال سنة بعد هذا التاريخ، أي خلال شهر شتنبر 2005 من طبيعة الحال هذا المشروع مسائل التمويل ديالو انتهت من طرف البنك الأوربي للتنمية، وستبلغ التكلفة 30 مليون درهم.

الجزء الثاني قلت للسيد المستشار المحترم فور الانتهاء من الدراسات المفصلة اللي هي في طور الإنجاز، ومن المتوقع باش تكون النهاية ديال هذه الدراسات في نهاية السنة الجارية على أن تبرمج بداية الأشغال مباشرة بعد إعطاء الضوء الأخضر من طرف الممول الذي هو البنك الألماني للتنمية، والتكلفة ستصل إلى 60 مليون درهم، أما الشطر الثالث فالدراسة المفصلة انتهت به الذي هو تيهم تقوية الإنتاج ديال محطة المعالجة، مع ثتنية ديال القناة بالناظور أنه بداية الأشغال كذلك هي مبرمجة مع بداية السنة المقبلة إن شاء الله، في أواخر 2004 بداية 2005 على أن تنتهي الأشغال في نهاية دجنبر 2006 وبتكلفة تفوق 100 مليون درهم، وأشكر السيد المستشار على هذا الاهتمام بهذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، الكلمة لسي عبد الرحمن أشن.

السيد المستشار عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير، على الإيضاحات اللي عطيتوها لنا في الجواب ديالكم، غير أن كاتب الدولة ما جعلنا نطرح هذا السؤال، وما جعلنا تهتم به كثيرا كما جاء على لسانكم هو الأهمية الاقتصادية والاجتماعية بال اللي جاء في السؤال ديالنا لهذين الشطرين بالفعل الشطر الأول تم الإنجاز ديالو كاين اللي كيستفيد، ولكن بالنسبة للشطرين الثاني والثالث اللي قلنا على أنهم كانوا كيعتبر جزء من المشروع كل لأنه في سنة 99 المشروع اللي تكرم صاحب الجلالة بالتدشين ديالو كان كيظم كل هذه الأجزاء لثلاثة، والسكان علقوا عليه آمال كثيرة على هذا المشروع ككل، التأخير اللي عرف السيد كاتب الدولة اللي كيخلينا كنطرح بإلحاح هذا الموضوع هو أن هو بالنسبة لمحطة المعالجة توسيع محطة المعالجة بالنسبة للناظور، اللي قلت على أنه اللي فهمت من الجواب ديالكم أن الدراسة ما زالت ما انتهتش بها كاع مازالت لحد الآن في نظري اللي فهمت ربما في حين أنه بالنسبة لهذ محطة المعالجة في صيف هذه السنة ستخلق مشاكل بالنسبة للسكان يعني أصبحت وصلت إلى مرحلة التشبع المطلق معنى هذا أنه ما بقاش كتحتمل تزود تعطي الماء للسكان في هذا الصيف هذا إذن من الآن غادي يتوقع السكان ديال هذا المنطقة هاذي الحرمان من هذه المادة الحيوية خلال صيف هذه السنة وربما السنوات المقبلة إلى نهاية ما عرفناش ماحددناش شي أجل لانتهاء الأشغال ديال التوسيع ديال هذه محطة المعالجة..

من هنا كيجي الاهتمام ديالنا السيد الوزير بهذا التوسيع، وهذا الاستعجال وكنستحتكم باش تعجلوا بهذا المشروع لأن السكان هذا الصيف هذا غادي يعاينوا مشاكل مع الماء خاصة بحال اللي قلنا في الصيف ملي كيجيوا عمالنا من الخارج لأن الكثافة كترتفع أكثر. ثم كذلك اللي فهمت من الجواب ديالكم بالنسبة لتزويد دار الكبداني أنه ستنتهى الأشغال بها بعد سنة من شهر شتنبر يعني شتنبر هذه السنة سيشرع في الإنجاز، وشتنبر سنة 2005 يستفيد الناس من هذه المادة إذا كان الأمر كذلك كنتمنو الله تبارك وتعالى يوفقكم ويوفقنا جميعا باش السكان تفرج عليهم هذه الكربة ديال

الحرمان ديالهم من هذه المادة الحيوية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

سكرا السيد المستشار المحترم، السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء عبد الكبير زهود:

بالنسبة لتقوية إنتاج محطة المعالجة في الناظور فأنا قلت بأن الدراسة انتهت، الدراسة اللي هي في طور الإنجاز والإتمام هي تلك المتعلقة بتزويد الدواوير المجاورة لقناة الجر هذك اللي راها في طور الإنجاز أي الجزء الثاني من الشطر الثاني، أما الشطر الثالث اللي هو تيهم محطة المعالجة فالدراسة منتهية، وبداية الأشغال، كما قلت غادي تكون إن شاء الله في دسمبر 2004 بحول الله، والتأخير كله ناتج زيادة على ما أشرت إليه من الاعتراض ديال السكان بالنسبة للشطر الأول، أن الشطر الثاني كان لابد من إتمام الدرسات، وكذلك لابد من ضبط الأمور المتعلقة بتمويل المشروع، وكذلك بتنفيذ البنود ديالو إلى آخره شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد كاتب الدولة، نشكركم على مساهماتكم وننتقل إلى القطاع المتعلق بوزارة الصحة سؤال حول النقص الحاصل في الأطباء المتخصصين بالمستشفى الإقليمي بمدينة بوعرفة، للمستشار المحترم السيد محمد طالحا لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

فإلى أخذت سؤالي مستشفى ديال الإقليم بمدينة بوعرفة أخذته كنموذج لأنه المعاناة ديال الاقليم ربما نجدها في عدة أقاليم نائية، والأقاليم اللي متواجدة في العالم القروي، كإقليم الراشيدية وورزازات وطاطا، وزاكورة، وغيرها، السؤال يقول في إطار سياسة التأهيل، والاستعدادات التي تنهجها الحكومة الشيء الذي يفرض مواكبة كل التطورات التي تشهدها جهة المملكة خاصة في المجال الصحي وفي هذا الصدد نشير أن المستشفى الإقليمي بمدينة بوعرفة يعرف نقصا حادا في بعض الاختصاصات إن لم نقل منعدمة كأطباء مختصين في الجراحة العامة، وأمراض العيون، وطب الأطفال، وأمراض الجلد، واللائحة طويلة السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم تعلمون جيدا ما يكلف مواطني هذه المناطق من معاناة مادية ومعنوية للتنقل طلبا للاستشفاء..

وفي هذا النموذج نرى أن معاناة المناطق النائية والبعيدة والقروية هي التي تعاني أكثر من غيرها حيث أنه السيد الرئيس كيتنقل المريض مثلا من تالسينت، أوبني تجيت، ولا من أيت بومريم أولا من شي جهة مللي كيوصل المستشفى الإقليمي ما تيلقاش الطبيب اللي يقوم به، فإذا به يتخص يتنقل للمستشفى الجهوي ديال وجدة هذا على سبيل المثال، بالإضافة إلى هذا إلى ما عندوش شي عائلة اللي تخذو ويدخل إلى عندها فخصوا يقلب على الإيواء، إلى وصل بالطبع إلى مدينة وجدة وملي كيجي كاع هذا الشي كل كيتم كيخصوا ينتظر يوم يومين، شهر، شهرين باش توصلو النوبة، وفي الأخير ملي كيدخل للمستشفى فالتعريفة الجديدة المقررة من طرف وزارة المالية والصحة الكل الآن كيعرفها بأنها كيؤدي بحال بحال الناس اللي قاطنين في المدن، والمراكز الكبيرة.. إذن هناك حيف بالنسبة لهذه المناطق، وهناك مساس بحقوق الإنسان في طلب الاستشفاء، والعلاج.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن إمكانيات إمداد هذا المستشفى، والمستشفيات الأخرى بالطبع، بأطباء مختصين في الاختصاصات المذكورة؟ وما هي استراتجية وزارتكم لمعالجة هذا الوضع الصحي بهذه المناطق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أقدم الشكر للسيد المستشار على طرحه لهذا السؤال وأنا متفق معه أن هناك فرق كبيربين الأماكن النائية والجبلية والمناطق الحضرية مع الأسف وذلك راجع إلى صعوبة انتشار العنصر البشري، وكذلك راجع إلى قلة العرض فيما يتعلق بتكوين الاختصاصيين في هذا الميدان، وهذا الموضوع دائما نتعرض له باستمرار، أريد أن أقول أن المناطق التي ذكر الأستاذ مثلا طاطا فيها مصحة 45 سرير مجهزة مكيفة الهواء، ولكن لم نجد الأطباء الاختصاصيون لكي يشتغلوا هناك، فيما يتعلق ببوعرفة فأريد أن أقول كذلك أن هذا المستشفى يشتغل فيه طاقم فيه 14 طبيب 9

أطباء في الطب العام وخمسة اختصاصيين في الجراحة أمراض الأذن، الأنف والحنجرة الصحة النفسية، جراحة العظام هذا شيء مهم، الولادة، القلب والشرايين فيها صيدلي، وجراح الأسنان اثنين طبعا ينقصها أطباء في مرض الأطفال صحيح مرض الجلد صحيح، وفي الواقع أن هذه الاختصاصات قليلة مثلا الأطباء المتخصصين في أمراض الجلد في المغرب كله على كل حال في الصحة 79 واحد و137 في القطاع الخاص، الأطفال، أمراض العيون 150 في القطاع العام و234 في القطاع الخاص.

هذا يعني في الواقع أن المشكل الأساسي هو الخصاص من هؤلاء الأطباء المختصين وكذلك عدم تمكننا من توزيعهم توزيع عادل على الصعيد الوطني نظرا لعدة أسباب قلتها مسبقا فيها البنية التحتية فيها عدم وسائل التحفيز ولكن بوعرفة توجد في منطقة شرقية وهي الآن في منطقة تؤهل طبيا وستكون فيها جامعة إن شاء الله ومستشفى جامعي نتمنى أن الأمال تفتح في المستقبل حتى نتمكن من تكوين الأطباء المختصين في هذه المنطقة من أماكن مختلفة يمكن أن يغطوا الحاجيات في المستقبل وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار السي طالحا.

السيد المستشار محمد طالحا:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب حقيقة سجلناه بارتياح، ولو أن كما أشار السيد الوزير إلى البنية التحتية ديال هذه المناطق حيث أن المريض اللي تيخدوه من المستشفى الإقليمي ديال بوعرفة إديوه لوجدة المستشفى الجهوي كيمشي في طموبيل C15 هي فاش كينقل المرض، وأرد أن أرجع إلى القرار رقم 10.04 بتحديد تعريفة الخدمات والأعمال التي تقدمها المستشفيات في المراكز الصحية سبق لنا هذه 15 يوم طرحنا هذا السؤال في هذا المجال إلى أنه نرى أن هذا القرار الآن بدأ يطرح بعض المشاكل لدى المواطنين..

فبالطبع كاين هناك تحرك ديال بعض المنظمات بالنسبة مثلا رفض النقابة الحرة لأطباء القطاع العام بتطبيق هذا القرار، ثم هناك دعوة النقابات الصحية بكل من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في بلاغ مشترك إلى خوض إضراب وطني إنذاري لمدة 24 ساعة يوم الأربعاء 23 يونيو الجاري في كل المستشفيات والمراكز الصحية، هناك رسالة مبعوثة من طرف الجمعية الوطنية للصحة عفوا لحقوق الإنسان، حيث يعتبر هذا القرار مس بحقوق الإنسان، يبقى بالطبع على البرلمان وعلى ممثلي الأمة أن يقولوا كلمتهم، في هذا الموضوع حيث لم نتدخل بالكيفية اللي تحتاجها الظرفية لندافع على حقوق المواطنين حيث أن هذا قرارا انفرادي والمعلوم، أن الشريك في التدبير العام أي التدبير الشأن العام ديال الحكومة هو البرلمان، مادام الحكومة خذات القرار من جانب واحد، تحمل مسؤوليتها ولكن يبقى على البرلمان، أنه البرلمانيين يدافعوا على حقوق الناس اللي كيمثلوهم والعدول على هذا القرار، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إذن ننتقل إلى السؤال الأخير، الموجه إلى السيد وزير الصحة يتعلق بغياب التغطية الصحية بالنسبة للمواطنين الضعفاء للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، الميلودي عفوت، احمد الديبوني، ميلود ناصر، أحمد الكور، محمد هلال، عبد السلام الوادي، ومحمد طريبش. السيد طريبش تفضل.

السيد المستشار محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون، سؤالنا حول غياب التغطية الصحية بالنسبة للمواطنين الضعفاء من خلال التصريح الحكومي أكد السيد الوزير الأول على أن الصحة للجميع، وهذا الشعار مستمد قوته من الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس، خلال افتتاح دورة التشريعية، إلا أن الملاحظ أن المواطنين الضعفاء وذوي الدخل المحدود يعانون من تغطية صحية غير ملائمة ومن هذا المنطلق نود أن نسأل سيادتكم عن أولا: التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لتفعيل الشعار الحكومي العريض الصحة للجميع؟ ثم السؤال الثاني ما هي المحطات التي قطعها قانون التغطية الصحية الذي صادق عليه البرلمان؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم نعطي الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، السيدين الوزيرين، السادة المستشارون أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين الذين قدموا لي هذا السؤال بشطرين "الصحة للجميع" وكذلك مشكل التغطية الصحية فيما يتعلق بالصحة للجميع هذا الشعار رفعته المنظمة العالمية للصحة منذ السبعينات في أناطا وتعاملت معه الدول كل حسب مناخه وحسب وسائله وحسب مشاكله، وحسب الوبائيات الموجودة في هذه البلدان ومن الأكيد أن المؤشرات في بلادنا في هذا الميدان كلها خضراء وكلها توصي على أن بلادنا تعاملت معه كيفما كان الخصاص الآن بجدية فقد كانت هناك برامج مهمة لصحة الأم، والطفل، وبرامج وطنية ناجحة للتلقيح، وقد تم استئصال وهذا مهم جدا عدة أمراض سارية منها مرض الشلل عند الأطفال والكزاز المولودي، والديفتيريا واستئصلته وهذا ننساه دائما، الملاريا والبلهارسيا التي لازالت تطرح مشاكل كبيرة في العالم الثالث وبعض الدول النامية.

وتحكمت بصفة دقيقة في أمراض سارية أخرى كالجذام والسل، ولكنها طبعا نظرا للتطور الحاصل، ونظرا لارتفاع معدل العمر بدأت تظهر مشاكل أخرى على صعيد الأمراض الغير السارية المزمنة، كالسمنة والضغط المرتفع، والسكري، وتوقف الكلى، وهذه الأمراض طبعا بدأت تطرح مشاكل أخرى اقتصادية ومالية مهمة، ولكن تعزيز لما تم وضعه في هذا الميدان من انتشار العرض على الصعيد الوطني ومن تحسن البنية التحتية المستشفيات المصحات المستوصفات على الصعيد الوطني تقرر مؤخرا أن تعزز هذه المكتسبات بخطوة أخرى وهي تكريس التغطية الصحية الأساسية بشقيها، شق متعلق بذوي الدخل، وشق المتعلق الذي أتى حوله السؤال المتعلق بذوي الدخل المحدود في هذا المضمار طبعا صدر القانون 65 - 00 وتم إحداث نظام مساعدة طبية لمحدودي الدخل تقوم على مبادئ أساسية منها الحق في العلاج والإنصاف، والتضامن الوطني، وتحمل النفقات والمجانية الكلية أو الجزئية، ويعد هذا النضال من أهم الوسائل لمحاربة الفقر والإقصاء وهي السياسة التي ينهجها أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله وأيده، وتتبعها الحكومة في عملها، ولتفعيل هذا القانون صدر المرسوم 402 - 03 - 2 في 17 شتنبر 2003 المتعلق بالوكالة الوطنية للتأمين الصحي وهي أداة فعالة للحوار في هذا الميدان ومؤخرا تم تكوين لجنة وزارية يترأسها السيد الوزير شخصيا قامت بتهييئ الوسائل التقنية لتفعيل التغطية الصحية وقد انتهت بأشغالها وفي الأسبوع الماضي قد ترأس الوزير الأول شخصيا هذه اللجان نحن الآن في طور التشاور مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في ما يتعلق بالتمويل وهي آخر مطاف قبل الإجراء وشكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار محمد طريبش:

شكرا السيد الوزير على أجابتكم حول السؤال. لكن هناك بعض الإشارات لابد أن نشير إليها وهو الآن حاليا لم تسلط الأضواء على هذين النظامين وهما أولا نظام الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي. ثم نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولم تحدد بعد طبيعتها أو طبيعتهما وكذلك الشأن بالنسبة لسياسة استرجاع مصاريف العلاج، والمراقبة الطبية، علما بأن الحكومة مازالت لم تستكمل بعد هيكلته العملية في هذا السياق ثم كما أشرتم في يوم الجمعة الماضي أن انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بتنظيم نظام التأمين الإجباري على المرض حيث تم تدارس حصيلة عمل مختلف اللجان التقنية التي تهم بالخصوص التعريف مجموع العلاجات ولائحة الأعمال الطبية القابلة للتغطية وطرق تمويل هذا النظام، ولكن ما هو مؤكد أن نظام التأمين الإجباري على المرض سينطلق في الوقت المحدد المرض سينطلق في الوقت المحدد أي ابتداء من يناير 2005، ولكن من الأكيد سيسير في خطواته الأولى بأرجل عرجاء نظرا للصعوبات العملية التي ستطرح نتيجة النقاط التي لا تسلط عليها الأضواء بالشكل المطلوب ثم بالتالي هناك العديد من القضايا الساخنة التي لم تستطع الحكومة بعد الخروج بالحلول الناجعة في شأنها ثم إن واقع الصحة بالمغرب متخلف مقارنة بالعديد من البلدان التي هي في مستوى المغرب الاقتصادي، والاعتمادات المرصودة جد ضعيفة لهذا المجال بحيث لا تمثل سوى 1٪ من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع بعض الدول التي هي أضعف من المغرب كالأردن التي تخصص حوالي 7ر2٪ هناك أيضا السيد الوزير جريدة الوزير السابق للصحة في حكومة التناوب الثانية الذي أشرف عليه في موضوع التغطية الصحية شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

فقط لحظة. أريد أن أشير إلى أن الصندوقين الذي ذكرهم السيد المستشار المحترم يشار كان في هذه اللجنة وقد اشتغلا وتأهلا عدا تأهيلهما لكي يقومان بتدبير الأموال التي ستضخ لهذه العملية وهما يشاركان باستمرار في اللجنة الوزارية المشتركة وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير مرة أخرى على مساهمتكم وننتقل الآن إلى قطاع وزارة التشغيل والتكوين المهني سؤال حول وضعية مندوبيات وزارة التشغيل، للمستشارين المحترمين السادة: حسن أوتغلياست عمر أدخيل، يونس العراقي، بلحاج الدرمومي، بوسلهام بيتة وحسن قيشوحي الكلمة للسيد رئيس الفريق.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

السيد الرئيس التغطية ما بقاتش. على كل حال رغبة للسيد الرئيس، لأن هذا الموضوع مهم، مدونة الشغل الحمد لله داخلة في إطار التنفيذ، ولهذا بين أرباب العمل وبين النقابات كاين وزارة اللي كتأدي واحد عمل مهم وهو عمل ديال التحكيم والتصالح، لهذا هذا الوزارة هذي نظرا لوسائل اللي عندها ديال العمل السيد الوزير راه حقيقة أظن ماشي في المستوى المادي، والبشري باش تؤدي هذه المهمة اللي هي صبحت الآن مهمة كبيرة وأساسية في ميدان ديال الإنتاج، وديال الاقتصاد.

لهذا بعجالة أطلب منكم توضح لينا ما هي الوسائل، أو التدابير الجديدة اللي الوزارة ديالكم خذاتها من الحكومة باش تدخل في هذا العهد الجديد، بواحد الوضعية مهمة في مستوى ديال الأحداث أشكركم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل مصطفى المنصوري:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال المهم، الذي يهم المصالح الخارجية لوزارة التشغيل والتكوين المهني، فكما تعلمون فالآن وزارة التشغيل تقوم بعمل مهم جدا، وخاصة عبر مصالحها الخارجية فيما يهم استقرار العلاقة المهنية بين مختلف الفاعلين وكذلك تسعى عبر دائما هذه المصالح إلى الحفاظ على السلم الاجتماعي في بلادنا فأريد أن أقول أن الوزارة رغم محدودية امكاناتها تقوم فعلا على توفير لمصالحها الخارجية جميع الامكانات المادية والمعنوية لكي تقوم بمهامها أحسن قيام كما أن الوزارة تسعى جاهدة إلى امداد هذه المصالح بجميع الوسائل المادية اللازمة لكي تكون في مستوى المسؤوليات والمهام المنوطة، وذلك عبر انتداب الميزانيات لهذه المصالح، فيما يخص تأهيل كذلك الموارد البشرية أريد أن أخبر السادة المستشارين المحترمين على أن الوزارة تعمل حاليا كذلك على تأهيل عدد كبير من موظفيها في إطار تأهيل مواردها البشرية وذلك لكي تضخها في مصالحها الخارجية ولكي تصاحب مدونة الشغل، وتشمل إذن هذه العمليات ميادين مختلفة كميادين التكوين، والتكوين المستمر، ولاسيما لفائدة جهاز تفتيش الشغل، لكي يواكب مستجدات فيما يخص عالم الشغل، وبخصوص مشروع هيكلة المصالح الخارجية التابعة لقطاع التشغيل، وهذا جزء من سؤال السيد المستشار المحترم، فإنه قد تم إعداد مشروع لإعادة هيكلة هذه المصالح وفقا لتطورات المهام والاختصاصات المنوطة بهذه الوزارة وبذلك دعت الضرورة إلى مراجعة هيكلة المصالح الخارجية مؤخرا، ولكن كما تعلمون هناك في هذا التعديل تغيرت اختصاصات هذه الوزارة وأريد أن أقول منذ 1998 إلى حد الآن تغيرت الاختصاصات، حيث أن الوزارة كانت وزارة الشغل، بعد وزارة التشغيل والتنمية الاجتماعية والتضامن من بعد وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن الآن هي وزارة التشغيل والتكوين المهني إذن هناك هذه التغيير كذلك لها انعكاسات على مشروع إعادة النظر وهيكلة المصالح الخارجية ولكن سنسهر إن شاء الله على أن نخرج هذا المشروع في أقرب الآجال شكرا سيدي الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الزير المحترم، ليس هناك تعقيب هناك تجاوب بين السيد الوزير وصاحب السؤال إذن ننتقل الآن بعد شكرنا للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني على مساهمته في هذه الجلسة نعود إلى قطاع وزارة التجهيز والنقل ونستمع إلى السؤال المتعلق بكيفية الحد من كوارث السير الناتجة عن الطريق المزدوج الرابط بين مدينة الناظور وسلوان للمستشارين المحترمين السادة أحمد المالكي، نور الدين بركاع، أحمد التويزي أحمد بنا، وعبد العزيز لقريعة. الكلمة للسيد المستشار السي أحمد المالكي.

السيد المستشار أحمد المالكي:

شكرا لسيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سبق لفريق الاتحاد الدستوري أن طرح نفس الموضوع من خلال سؤال شفهي موجه للوزارة المعنية في الحكومة السابقة، ولم تقع الحكومة آنذاك شيء يذكر للحد من هذه الكارثة، والمرتبط بحوادث السير المأساوية التي تحدث بالطريق الرابط بين مدينة الناظور وسلوان والممتد على طول الطريق الوطنية رقم 2 بسبب انشقاق جوانب وحواشي هذه الطريق، وانعدام إشارات السير، والحواجز الحديدية الفاصلة يبين الطريقين عند النقطة الخطيرة. كما ليست هناك أية شروط لضمان سلامة الراجلين بالمرة نساء وأطفالا، الساكنين بجوار هذه الطريق والذين يضطرون لقطع الطريق دون أخذ الحذر والحيطة الشيء الذي يعرض حياتهم للخطر المحقق وأغلب الحوادث في هذا المحور تحدث جراء هذين العاملين الآخرين الأساسين، وأمام صمت واللامبالاة الوزارة الوصية، حصدت هذه الطريق في نفس المحور خلال الصيف المنصرم أرواح العشرات من جراء حوادث السر المسجلة وجلهم من المواطنين القاطنين بالمهجر والذين قدموا لقضاء العطلة بأرض الوطن بين أحضان عائلتهم، وللأسف تحولت الفرحة لم تجمع الأحباب والأصحاب إلى مآتم ومآسي وأحزان..

فيا ترى من المسؤول السيد الوزير، هل سرعة سيارة الضحايا ولهفتهم لملاقاة عائلاتهم بعد غياب طويل كما تبرر بذلك دائما الوزارة الوصية، ولكن هؤلاء ألم يقطعوا المئات وربما آلاف الكيلومترات في طرقات البلدان الأوربية التي مروا بها للوصول لوطنهم وبنفس السيارات التي حدثت لهم بها حوادث السير، أم أن حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون إهمالا من طرف مصالح الوزارة الوصية لصيانة هذا الطريق المزدوج وتجهيزه بالوسائل الكفيلة للعمل على التخفيف والحد من اصطدام السيارات المنحرفة عن مسلكها بالسيارات القادمة من الطريق المعاكس وهل سيبقى الوضع على ما هو عليه دون إصلاح الطريق، والقيام بما يلزم.

والاكتفاء فقط بتقديم التبرير بأن السرعة هي المسؤولة على هذه الحوادث أقول كفى السيد الوزير إهمالا لأن أرواح المواطنين نزهق سنويا بسبب انعدام الصيانة والتجهيزات التي ذكرتها سابقا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا: بغيت نقول بما أنه أتاحت لنا الفرصة للتكلم حول هذه الطريق المزدوج وربط مابين حوادث وحالات التجهيزات الأساسية، يمكنني أن أؤكد أنه بصفة عامة وبصفة خاصة أنه بالنسبة لهذه الطريق أنه أسباب حوادث السير لا ترجع في 90٪ من حالاتها إلى حالات الطريق وا حالات تجهيز صيانتها، ولا يعني حتى بجميع المميزات المتعلقة بهذه الطرق. لدينا إحصائيات في جميع الحوادث، والحوادث في هذه النقطة بالضبط ترجع إلى عدم احترام قانون السير على الإفراط في السرعة على تغيير المسار وهذا الطريق المزدوج في أماكن غير مخصصة، لذلك يعني أنه محاربة حوادث السير من الصعب محاربتها فقط باللجوء إلى تحسين يعني الطريق أو التجهيزات الأساسية مع ذلك أريد أن أقول أنه بالنسبة لهذه الطريق يمكن أن تلعب دورا في تحسين ظروف السلامة في هذه الطرق وهناك دراسات تقوم بها حاليا الوزارة حول هذه الطريق المزدوج الذي يعرف كثافة-مهمة من حركة السير تصل 11 ألف و500 عربة وهذه الدراسات تهم.

أولا: تكثيف التشوير العمودي.

ثانيا: تجهيز هذه الطريق بحواجز وقائية إضافية ودراسة تهيئ بعض الملتقيات لتحسين ظروف سلامة المرور على هذه الطريق، ولكن بغيت فقط أؤكد مع أننا سنقوم في أقرب، وقت ممكن في برامجنا من تحسين السلامة الطرقية من الناحية ديال التجهيزات الأساسية تيبقى يعني هذا المجهود لابد من أن تقوم به ولكن المجهود الكبير هو المتعلق يعني بسياسة الحكومة بصفة عامة في محاربة السلامة الطرقية وهي راجعة إلى معالجة العنصر البشري والسائقين الذين لابد أن يغير سلكوكهم في مرورهم على الطرق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ليس هناك تعقيب السؤال الأخير في هذا القطاع تأخر الحصول على الورقة الرمادية، السيد المستشار السي عمر أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر خدمة المواطن المغربي وتحقيق مصالحه وأغراضه موضوع اهتمام العديد من خطب، وتوجيهات صاحب الجلالة، ولها أولوية من اولويات العمل الحكومي بل هي أصل وسبب وجود الإدارة، ومن أهم ما تعطيه هذه للخدمة ضرورة التسريع بإنجاز الوثائق الإدارية للمواطنين إلا أن الإدارة التابعة لوزارة النقل تتأخر بشكل كبير في العديد من الوثائق وأخص بالذكر في إنجاز وتسليم الورقة الرمادية أثناء عملية البيع وشراء السيارات إذ أن المشترين يحصلون على الورقة أي carte grise بعد أكثر من ستة أشهر وتزداد هذه المدة كلما ازدادت المسافة ما بين إقليم وإقليم وهذا ما يضر بالعديد من التجار الذين يشترون السيارات بغرض إعادة بيعها وتفويت عملية العديد من الأرباح، ليست من طبيعة الحال، السيد الوزير، مسؤولية المندوبيات، بل مسؤولية الوزارة لأن هناك العديد من العمليات للخروج من هذا المأزق.

لذا نسائلكم السيد الوزير ألم يحن الوقت بعد لإصدار تعليماتكم للمرافق التابعة لوزارتكم المكلفة بمنح هذه الورقة الرمادية للإسراع بإنجازها وتسليمها للمواطن في أسرع وقت ممكن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس،

جوابا على هذا السؤال أريد أن أذكر أن البطاقة الرمادية للسيارات تسلم على صعيد مراكز التسجيل وهي عددها يصل إلى 63 مركز لنوعين من العمليات النوع الأول يتعلق بتسجيل السيارة لأول مرة سواء منها الجديدة التي تباع داخل المملكة أو المستوردة من الخارج والثانية التي تهم بالضبط السؤال تتعلق بملفات الانتقال بملكية السيارات المرقمة بالمغرب، فبالنسبة لعملية تسجيل السيارات لأول مرة فقد لوحظ فعلا تأخير في تسليم البطاقة الرمادية للسيارات النفعية أو ذات نشاط انحرافي.

ونظرا لما تكتسيه هذه العربات من أهمية كاستثمار فقد أصدرنا التعليمات لجميع المراكز قصد التسريع في تسليم البطاقة الرمادية المتعلقة بها، وبالنسبة للملفات المتعلقة بانتقال الملكية يجب التمييز بين حالتين الحالة الأولى: هي الحالة هي التي تيكون الملف موجود في مركز التسجيل وتكون عملية بيع أو شراء في نفس المنطقة التابعة لمركز التسجيل التي يتم فيها من جديد، أو يتم فيها الترقيم المرة الأولى في هذه الحالات مدة تسليم الورقة الرمادية لا يتعدى سبعة أيام، ونحرص على أن يتم في هذه المدة أقل الحالة الثانية تتوقع في حالة ما إذا عملية البيع والشراء تكون في واحد المنطقة أو غادي يكون التسجيل الجديد في المركز التسجيل الذي لا يملك الملف الأصلي ويكون الملف الأصلي في مركز تسجيل آخر في هذه الحالات كاين تأخير طويل وبحثنا وعملنا تشخيص لأسباب هذا التأخير وتبين أنه المدة الطويلة يستغرقها مدة النقل أو تنقل الملف من مركز إلى آخر وفتحنا مشاورات مع بريد المغرب لاستعمال وسائلها الخاصة خصوصا خدماتها الجديدة بما فيها خدمات الأمانة لضمانة هذه المدة لصالح الوزارة حتى تتمكن الوزارة من ضمانات من جديد مدة الأنتقال أو نقل الملكية لزبناء مراكز التسجيل إذن بفضل - إن شاء الله - هذه العملية غادي يكون واحد التحسين بمجرد القيام بهذه التركيبة الجديدة أريد فقط أن أقول نقطتين أساسيتين بالنسبة لهذا العمل إلى سمحتم لي في الوقت الباقي النقطة الأولى هي أنه نستعن كذلك بنظام المعلوميات لأنه إلى حد هذه السنة، مراكز التسجيل تعمل بطرق تقليدية فأدخلنا الأنظمة المعلوماتية الجديدة والحديثة، وحاليا كاين 30 مركز تسجيل اللي تم يعني إدخال هذه التقنيات الجديدة وستنتهي هذه العملية إن شاء الله في نهاية هذه السنة إذن 63 مركز تسجيل غادي تكون عند وجميع المعطيات، وكلك هذا غادي سهل نقل المعلومات من مركز إلى آخره.

النقطة الأخيرة تتعلق بتبسيط المساطر، دخلنا تحسينات في مجال تبسيط المساطر، بحيث أنه بعض الورقات يعني لغينا ضرورة اللجوء إلى هذه الورقات إذن خففنا من الوثائق بما فيها يعني اعتمدنا على

المعلومات الموجودة في بطاقة التعريف دون اللجوء إلى شهادة السكن مثلا شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار السي عمر.

السيد المستشار عمر أدخيل:

شكرا السيد الوزير بالفعل حنا السيد الوزير طرحنا هذا السؤال على أساس هذا المشكل كيهم جميع المواطنين المغاربة، بطبيعة الحال المشكل مطروح أثناء البيع مابين مواطن ومواطن آخر، وكذلك الفترة اللي كينتقل الملف من المركز اللي تسجلت فيه السيارة الناهر الأول، إلى المركز اللي طلب منه المواطن كذلك التسجيل السيارة في اسم جديد فنتمناو بناء على ما جاء في جوابكم السيد الوزير بين هذه الإشكاليات كلها تزول وكذلك باش يتمكن المواطن المغربي من تبسيط المسطرة أولا بالنسبة للوثائق المطلوبة، وكذلك التعجيل بالمسطرة وبالمدة الزمنية التي تتطلب وصول المعني بالأمر بالوثائق المطلوبة لكون هذه الوثائق في بعض الأحيان تحول بين المواطن والأسفار التي سيكون ملتزم بها، وفي بعض الأحيان تحول كذلك دون إتمام عمله الذي يكون خارج الإقليم المتواجد فيه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار أشكر السيد الوزير.

على مساهمته كذلك أنتقل للوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان الخلل الحاصل في التواصل الحكومي مع البرلمان للمستشارين المحترمين السادة إدريس الراضي، أحمد الشافعي أحمد التويزي، تفضل.

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

لقد قمنا بإرسال هذا السؤال منذ دورة أبريل 2003 وكنا دائما كفريق نتجنب برمجة هذا السؤال احتراما للحكومة وأملا منا بأن الحكومة ستتراجع عن سلوكاتها اتجاه هذه المؤسسة التشريعية، لكن الأمر لم يتغير و ربما ازداد تأزما خصوصا وأننا نلاحظ أن السيد الوزير أنه كلما أثيرت مسألة غياب الوزراء إلا وأنكم تتدخلون بتوتر شديد للرد على انتقادات السادة المستشارين وكأنما الأمر يتعلق بحرب بين الحكومة والبرلمان، في حين أن الأمر يتعلق بالتوازن في العلاقة بين السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية وحق هذه الأخيرة في ممارسة مراقبة العمل الحكومي بكل الوسائل المتاحة دستوريا وقانونيا، وأهمها السيد الوزير آلية الأسئلة الشفهية.

ولعل الجميع يستشعر معنا الإشارات الملكية السامية، التي تعبر عن الإرادة القوية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل التغيير وتقوية المؤسسات وضمان احترامها من قبل الجميع والكل يجب أن ينخرط في هذا التوجه، السيد الوزير قبل أن تكون وزيرا فإنكم برلماني أولا، وممثلا للشعب، ومنتخبا بالدرجة الأولى، وبحكم موقعكم كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان تعلمون جيدا أن الحكومة نهجت أسلوب الغياب المستمر كما أن مصالحكم تتوفر على الإحصائيات، وتعرفون جيدا منهم الوزراء الذين لم يتحملوا عناء المجيء إلى هذه القبة للإجابة عن أسئلة ممثلي الأمة وتعلمون أيضا نسب تغيبات الوزراء..

إن هذا السلوك الحكومي يثير العجب، والاستغراب لأنه غريب عن الديمقراطية وعن العلاقات المتوازنة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ولا ندري السيد الوزير هل أنتم واعون بخطورة الوضع وتقدرون مدى حجم الاستهتار للحكومة مع العمل البرلماني وكأن ما يقدمه المستشارون من أسئلة لا تستحق الاهتمام الحكومي وربما اعتبرنها الحكومة من باب العبث بوقتها الثمين، ونعتقد السيد الوزير بأنه آن الأوان لتجيب الحكومة بوضوح بكل شفافية عن تساؤل عريض وأساسي، ما هو تصورها لعلاقتها بالمؤسسة التشريعية وهل قمتم بمجهودات لإقناع بعض أعضاء فريقكم الحكومي بضرورة الانفتاح على ممثلي الشعب، وأخيرا.

السيد الوزير أؤكد بأنكم أنكم تحظّون باحترام الجميع داخل هذا المجلس معارضة وأغلبية ونعتبركم جزءا من هذه المؤسسة باستمرار حضوركم في معظم أشغالها وبفعالية دوركم داخلها وبما أنكم منصبكم الوزاري يفترض فيكم التنزه عن لعبة الانتماء إلى الأغلبية أو المعارضة.

لذلك نود منكم جوابا عن ا لطريقة التي ستعالجون بها هذه المشكلة بعيدا عن أي تعصب أو توتر أو نرفزة، بل نود أن تلعبوا دوركم كمدافع عن البرلمان داخل الحكومة، فأنتم برلماني ووزير فأنتم رجل الجميع. وربما كان حق البرلمان فيكم أكثر من الحكومة، فكيف ستعالجون هذا الوضع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم:

أولا أتقدم بعبارة الشكر إلى السادة المستشارين الأعضاء الفريق الدستوري على تقديمهم لهذا السؤال الهام والذي يطرح فعلا مسألة العلاقة ما بين مؤسستين دستوريتين وكيف ينبغي أن تكون وأعتقد صادقا بأن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون إلا في إطار أحكام الدستور، وأحكام النظام الداخلي وأعتقد أنني لست في حاجة إلى التذكير بما سبق أن أكده السيد الوزير الأول وهو يقدم أمام المجلس الموقر تصريحه الحكومي حينما أكد على حرص الحكومة على التعاون المتواصل والمثمر مع البرلمان وعلى التنسيق مع البرلمان وعلى الحضور المستمر في البرلمان والإجابة على مختلف أسئلة البرلمانيين سواء تعلق الأمر بفرق الأغلبية او بفرق المعارضة لأننا مقتنعون كامل الاقتناع بان دور المعارضة مهم في بناء الديمقراطية مثلما هو دور الأغلبية فلكل منهما دور ينبغي أن يقوم به لقد ركز تم السيد المستشار المحترم في تدخلكم بالخصوص على ما يعلق بالأسئلة الشفوية الأسئلة التي يتقدم بها السادة النواب المحترمين، وركزتم بالخصوص على مسألة ما سميتموه بالغياب المستمر والمتواصل لأعضاء الحكومة، واسمحوا لي بأن أقول لكم بأنني لا أشاطركم هذا الرأي. نعم قد تكون هناك ظروف طارئة تحول دون حضور وزير من الوزراء لجلسة من جلسات الأسئلة الشفوية وهذا يحدث كذلك حتى بالنسبة للسادة المستشارين.

إذن لماذا هذا التركيز بالخصوص على غياب الوزراء ولهم أعدارهم دون الإشارة إلى غياب المستشارين ولهم كذلك أعذارهم وحتى لا أذهب بعيدا سأعطي المثال بهذه الجلسة في هذه الجلسة أعلن السيد الرئيس الجلسة عن تأجيل ثلاث أسئلة ودون أن يقول، وسأقول لكم أن سؤالين تم تأجيلهما بطلب من المستشارين بينما سؤال واحد تم تأجيله بطلب من الوزير، إذن هذه حالة تحصل للوزراء كما تحصل للمستشارين.

نعم، إننا نحرص على أن لا يكون هذا الغياب أننا نحرص على أن تتم الإجابة عن أسئلة السادة المستشارين داخل أجلها الدستورية ولكن كذلك السيد المستشار المحترم وقد ذكرت بأن سؤالكم قدمتموه منذ أبريل سنة 2003 ولكنكم اخترتم فقط أن يبرمج اليوم وليس قبل ذلك. غير كانبغي نقول بأنه وهذا شيء يجب أن يعرفه الجميع، وينبغي أن يعرفه ليس فقط أعضاء البرلمان، وإنما كذلك الرأي العام الذي يتابع جلسات الأسئلة الشفوية، فالنظام الحصص الذي اختاره البرلمان لترتيب الجلسات هو الذي لا يسمح للحكومة بأن تجيب على كل الأسئلة الشفوية حينما يحل أجلها الدستوري والقانوني وسأعطي مثال على ذلك لقد أعلن السيد الأمين في بداية هذه الجلسة بأن مكتب المجلس قد توصل هذا الأسبوع بما مجموعه 35 سؤال شفوي بينما من المعروف أن مجلس المستشارين معدل الأسئلة التي يبرمجها كل أسبوع هي في حدود 20 إلى 22 سؤال. إذن هناك في كل أسبوع أسئلة لا يجاب عنها وبالتالي ليست مسؤولية الحكومة في أنها لا تجيب عنها ولكن المسؤولية وهي أن الوقت المخصص للحصة الزمنية، لطرح الأسئلة والإجابة عنها لا يكفي للإجابة عن كل الأسئلة التي يحل أجلها القانوني.

إنني أغتنم هذه الفرصة حضرات السادة المحترمين لأؤكد مرة أخرى الإرادة الثابتة للحكومة في التعاون المثمر مع البرلمان سواء في ميدان التشريع أو في ميدان المراقبة وأعتقد أن حصيلة العمل البرلماني خلال السنة الماضية وهذه السنة خير دليل على هذا التعاون وعلى ما يثمره من نتائج خصوصا إذا ما قارنا ذلك مع السنوات السابقة. شكرا السيد الرئيس شكرا أيها الإخوان المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار السي التويزي.

السيد المستشار السي التويزي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية لابد أن أشكر السيد الوزير على المعلومات التي وضعها أمام المجلس وليس من الضروري أن أذكر بالاحترام الذي قال صديقي الذي يكنه المجلس لشخصكم البرلماني أولا وكعضو للحكومة ثانيا ولكن الشيء بالشيء يذكر فإن إشكالية الغياب فهي إشكالية موجودة السيد الوزير، وبكل صراحة فعندما نحس داخل مكتب ديال المجلس ويحس المجلس كذلك بأن الحكومة صادرت بدون حق حق المجلس والمكتب في برمجة الأسئلة الشفهية، كيفاش كنبرمج أسئلة داخل المكتب؟ كيجيونا لوائح ديال الوزراء اللي كيتغيبو

كنعاود نكول للفرق بدلوا هذا السؤال غيروا هذا السؤال، الإشكالية تخبطنا فيها منذ ثلاث أو أربعة شهور إذن الإشكالية خطيرة جدا.

إذن لابد هذا حق دستوري هذا حق أعطاه القانون، أعطاه المجلس هو اللي كيحدد الأسئلة ماشي الحكومة، ولكن الملاحظ الآن أن الحكومة هي التي تحدد الأسئلة التي تريد أن تجيب عنها بفضل كيكون ذاك التعامل لأن ذلك التعامل، الاحترام المتبادل الذي نادينا به والذي تنادوا به حتى حنا خلينا من حقنا، كتجي مثلا لائحة الوزراء المتغيبين نطالب الفرق باستبدال الأسئلة إلى آخره، هذه العادات اللي حنا خصنا حنا نحيدوا منه الغياب كاين 16 أو 14 وزير إلى آخره.

فيما يخص غياب الوزراء هذه جلسة دستورية الوزير من واجبه أن يحضر هذه الجلسة هذا دستور، كاين بعض المشاكل اللي يمكن التي تحول دون أن يحضر الوزير، ولكن حتى القانون يمكن أن الوزير ينوب عن وزير آخر للإجابة عن سؤال السادة البرلمانيين ماشي بالضرورة يكون ذاك الوزير حنا البرلمان يتبع في هذا الموضوع لأن الجوهر خص ذاك النائب أو المستشار يتصنت لهذا الجواب الإشكالية ديال الغياب تؤثر على الأداء ديال البرلمان كنشوفو البرلمان الآن خاوي، الأداء ديال البرلمان لأن إلى ما كانش الدفع ديال الحكومة إلى ما كانش الحضور ديال السادة الوزراء، تحفيز السادة المستشارين باش يحضروا كاين واحد يجي من طنجة أو يصيفط سؤال من العيون ويجي.. الوزير ما كاينش. كن على يقين. الخطرة الأخرى ما غادي يجي التحفيز ديال الحكومة لحضور البرلمان، لأن في الواقع اللي بغى يحطم هذه التجربة البرلمانية أو بغى يحطم هذا المجلس هذا، هذه الهفوات وراه ما في صالح حتى حد. ما في صالح الحكومة، ما في صالح الشعب المغربي، ما في صالحش الوطن، لأن المصداقية ديال هذه المؤسسة لابد أن تكون مصداقية اللي هي واقفة ولن تكون هذه المصداقية إلا إذا تضافرت الجهود، جهود الحكومة، وجهود السادة البرلمانيين..

كذلك العلاقة اللي بينا وبين أعضاء الحكومة واقع هذه التجربة عشر سنين في هذه المؤسسة، يسمح لي السيد الوزير وأنت كنت برلماني قبل أن تكون وزير، لم ألاحظ في حكومة 93 أعضاء حكومة من غيرها د الحكومة اللي شفنا بالتعالي أنه واحد العدد منهم ينظرون إلى هاد المجلس بواحد الشكل ديال التعالي أو بواحد الشكل دياب.. لا يفهم واش ما كيآمنش بهاد المؤسسة إلا ما كيامنش بهاد المؤسسة راه مصيبة. إلا كان وزير في حكومة صاحب الجلالة لا يؤمن بالديمقراطية ولا يؤمن بهذا المجلس فهذه مصيبة.

وهذا ثاني كنشوفوه في ما يخص أن برلماني عندما يقوم بطلب ميعاد ديال الوزير صاحب الجلالة أعطى إشارات مش سياسة القرب اللي بدأ بها سيدنا كتشفوه ماشي لهذه المنطقة ومشى لهذه المنطقة ومشى عند الناس المساكين كيبوس الفقير والضعيف وكنشفوا الوزراء ديالنا يتعالون على البرلمان على ممثلي الأمة كيف ما يتعالوش على المواطنين في سياسة القرب؟ حنا نتمناو أن هذه الحكومة هذي تشعر بهذه الإشارة ديال جلالة الملك أو تشعر بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم لتفعيل هذه المؤسسة، وصيانة هذه المؤسسة، وصيانة الديمقراطية.. إلى ما كانش هذا التفاهم..

أما بالنسبة لغياب المستشارين لابد في الواقع هذه مصيبة حتى واحد ما كيقبلش يكون الغياب ويكون الحضور بهذا الشكل اللي هو ضعيف جدا الجلسة الضوء كلشي كيتحرق وكاين 2 وزراء و16 نائب هذا ما يسمى بالعبث، حنا نتمونا بأن الحكومة والبرلمان أن يكون ذلك التوافق بينهم لإنجاح هذه التجربة، كاين كذلك واحد المسألة أساسية السادة كيطلب ميعاد راه لا يعقل مستشار أو رئيس فريق طلب ميعاد من الوزير ما كيستقبلوش من غير المنطق ماشي منطق واش ذاك البرلماني بغى استنى ذاك الوزير غير وجه اللي عجبوا راه ما عندو ميدير بذاك الوزير كوزير ولكن وزير مسؤول على قطاع حكومي قطاع الشعب هذاك السيد اللي عندو كيمثل هادوك السكان كيمشي يشوف ملف مع وزير، يشوف ملف مع رعايا صاحب الجلالة مع ذاك الوزير، وبالتالي عندما يكون طلب للقاء مع وزير للمذاكرة في المشاكل لا يعقل يدوه ثلاث شهور أو أربعة شهور أو خمسة شهور باش يمكن برلماني أو رئيس فريق باش يشوف وزير هذا في الواقع ضرب من العبث وللامعقول واللامنطق..

ونتمناو بالخبرة ديالكم، بالتفاهم ديالكم، والطيبوبة ديالكم تفهموا لهذوك الناس على أن لا شيء فوق هذه المؤسسة إلا جلالة الملك لوحده. أما الحكومة فجلالة الملك واضع الدستور هو الذي وضع الدستور هو الذي جعل أن هذا البرلمان هو الذي يراقب الحكومة عن طريق الأسئلة الشفهية عن الكتابية، عن طريق الجلسات وحقها من غير المنطقي أن شي وزير على

رأس.. يتعالى فوق هذه المؤسسة، فهذا ماشي منطقي ماشي معقول، بالتجربة ديالكم بالتسهيلة ديالكم نتمناو كايبنين 2 وزراء نتمناو أن كل الوزراء يسمعوا هذه الهدرة ونتمناو أنكم توصلوا هذا الخطاب، والخطاب ماشي خطاب ديال الاتحاد الدستوري وأظن أنه خطاب المستشارين، وأنه خطاب مجلس المستشارين كله، واستسمح إذا أطلت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم أعتقد أن الرئاسة لها كذلك رأي ولابد أن تحترم المؤسسة ورئيس المجلس والمكتب من باب الدور المسند له لا من النظام الداخلي ولا في الدستور خص يتعلم بأن واحد المستشار طلب واحد الموعد وما تعطالوش على ثلاث شهور أو أربعة شهور لأن هذه حالات لا يقبلها لا القانون ولا الدستور، السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس أنا أشكر السيد المستشار بالروح التي تكلم بها أنا مقتنع بأنها روح ايجابية وترمي إلى تحسين الأداء البرلماني والى تحسين الممارسة ديال العلاقات فيما بين البرلمان والحكومة وبالتالي لا يمكن إلا أنه الأفكار التي يعبر عنها والأهداف التي يرمي من ورائها ممكن إلا تكون محل اتفاق الجميع ولكن كنقول بأنه ما يتعلق ما أطلق عليه مسألة التعالي أن لا أعتقد أنه هذه مسألة التعالي، لا أعتقد أنه هذه المسألة موجودة لا أعتقد لأنني مقتنع كذلك من خلال عملي داخل الحكومة من خلال مناقشة الحكومة ومن خلال توجيهات السيد الوزير الأول وحرصه المستمر أنه كاين احترام كامل للبرلمان، كمؤسسة، وكفرق وكبرلمانيين، وكاين تأكيد على أنه التعامل مع البرلمان ينبغي أن يكون إطار من الاحترام المتبادل بخضوع الحكومة لرقابة البرلمان، طبعا وللتعاون مع البرلمان للقيام بوظيفته لا التشريعية ولا الرقابية..

ولذلك فهذه التوجيهات ديال جلالة الملك كذلك، وهذه هي ما تحاول الحكومة أن تقوم به، سواء الحكومة التي ترفع في مقدمة اختياراتها سياسة القرب. فما كيمكنشي الحكومة التي تعمل باش تقرب للمواطنين في كل أنحاء المغرب تبتعد عن البرلمان عن ممثلي الشعب المغربي اللي كنبغي نأكد كذلك فيما يتعلق بالمسألة ديال الغياب حنا كنا كنعطيوا للمكتب واحد اللائحة بناءا على طلب من البرلمان أنه في كل أسبوع يخبر المكتب بالوزراء الذين لهم التزامات باش المكتب مللي يجي يبرمج الأسئلة يأخذ في الاعتبار انه كاين وزراء اللي عندهم التزامات متفق عليها في البرلمان لأنه التزامات وزير هي أنه في مهمة في الخارج، هي أنه يساهم في نشاط يترأسه جلالة الملك، أو في تظاهر عندها طابع دولي، أو غير ذلك اللي يفرض الحضور فيها. أما خارج هذا فهناك تعليمات صارمة ديال الوزير الأول انه الأسبقية للبرلمان ويمكن لي نقول لك بأنه حدثت حالات اللي تلقى الوزراء في اجتماعات حتى مع الوزير الأول وأن الوزير الأول وقف اجتماعات وقال الوزراء سيروا للبرلمان الأول، إذن هذه كاينة..

معلوم في كل أسبوع كنلقاو سبعة، ثمانية، ستة ديال الوزراء اللي عندهم التزام، ولكن مللي كنقولوا ستة، سبعة، كاين اللي كيقول بزاف، وكيف الحكومة اللي كانت فيها 38 إلى 39، ستة سبعة ما كتكملش حتى الربع وثلث الأرباع كلهم يمكن لهم يجيووا علاش كنشفوا غير سبعة معتذرين، إذا كنا فعلا باغين نتعاونو، إلا كيمكن لنا نعمل المسطرة العادية، هاهو المجلس يعمل يبرمج اللي بغى وحنا كنجيو هنا وكنطبق النظام الداخلي، ملي كتجب في الوزير اللي عندو عذر، كنضو طبقا للنظام الداخلي بتأجيل السؤال الموجه إليه، ولكن بغيبنش هذه الحالات تحدث، بالتالي كاين اتفاق إلى كاين هذا الاتفاق لا يرضي يمكنا نتخلى عليه..

إذن كنتصور أنه الكلام في هذا الموضوع فعلا الوقت المخصص في الأسئلة لا يكفي أنا شخصيا رهن الإشارة جميع السادة المستشارين باش نسهلهم المأمورية في مايدخل في اختصاصي، مسألة المواعيد إلى غير ذلك راه كنحاول نتعاون مع المستشارين ومع النواب، بقدر ما نستطيع كيخصنا كذلك نقدر أنه راه كاين 600 برلماني وكاين 365 نهار، والى جينا نقولوا ما كاين حتى نهار ديال العطلة، راه 2 برلمانيين في النهار اللي خص يستقبل الوزير، يعني كاين اكراهات ماشي ماكاينش اهتمام بعض المرات تكون حقيقية وبالتالي في هذه الأحوال هي التي تكون محل انتقاد على أي حال كنتمناو، هذا ليس رضا على الأداء اللي كاين ولكن هو وعد بأننا ينبغي أن نتكاتف جهودنا، باش الممارسة البرلمانية تتحسن أكثر فأكثر بالشكل اللي يرضي طموحنا، وبالشكل اللي يرضي طموح جلالة الملك وهو يرعى بناء مشروع مجتمعي الديمقراطي شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أعتقد السادة المستشارين أن النقاش كان نقاشا بناءا وأعتقد كذلك أن هناك فرص لتعميق هذه المناقشة وبالأخص عند التصويت على الميزانية الفرعية التي يصوت عليها السادة المستشارين ولكل وزير، ولكل كل قطاع، هذا شيء لا يجب أن يغيب عن أذهاننا، والآن ننتقل إلى آخر سؤال في هذه الجلسة وهو سؤال متعلق بقطاع محاربة الأمية، وفي هذه المناسبة أتقدم بالتهنئة للسيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلف بمحاربة الأمية والتربية الغير النظامية، ونتمنى له التوفيق بعد أن نال ثقة جلالة الملك وعينه في هذا المنصب، السؤال موجه إلى السيد كاتب الدولة من طرف السادة المستشارين المحترمين، مصطفى الشطاطبي، أحمد الزايدي، خليد العلمي لهوير، محمد بورمان. الكلمة للمستشار أحمد الزايدي.

السيد المستشار أحمد الزايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بعد الشكر، والتهنئة، السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترو،

بدوري كنهنيكم ونتمنى لكم التوفيق في المهام الجديدة، والصعبة بالفعل.

بسم الله الرحمن الرحيم.

إن الأسلوب الذي تنهجه كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية لاستئصال آفة الأمية من بلادنا يتسم بغياب تصور واضح ينظر إلى الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة تتطلب عند مباشرتها إدماج كل الفاعلين المحتملين للمساهمة في القضاء عليها إن مشكلة الأمية وإن كانت تبدو في شكلها قضية تربوية فإن إمداداتها الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية لا تجعل منها قضية قطاعية فحسب بل قضية تلامس مكونات الفعل والعمل التنموي ببلادنا، كما أن تغييب تاريخية الممارسة بهذا المجال، وتراكمات التجربة، والعاملين المهنيين حال دون وضع تصور يرتقي بصيرورة ما تم إنجازه في هذا المجال،

لذا نسائلكم عن النسبة الحقيقية للأمية ببلادنا؟ وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإشراك المتدخلين الفعليين، والعاملين المهنيين لاستئصال ظاهرة الأمية؟ وفي أي أفق؟ وما هي التدابير التي تنوون اتخاذها للقضاء على الأمية من متابيعها وذلك باستقطاب كل الأطفال الذين لم يتمكنوا من ولوج المدرسة، ولاسيما في المناطق القروية، والنائية التي تتميز بالفاقة والفقر، وانعدام البنايات المدرسية؟ وما هي الأساليب التي اتبعتم من أجل ضمان استمرارية تعلم المتحررين الجدد من الأمية، وذلك حتى لا يعودوا إليها من جديد عندما ينهون دروس محو الأمية في غياب برامج للمتابعة؟ شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد لكاتب الدولة.

السيد أنيس برو، كاتب الدولة المكلف بمحاربة الأمية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين أريد أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على تهانئكم بمناسبة الثقة المولوية الكريمة، السيد الرئيس السيد الوزير، السادة المستشارين، أتوجه كذلك بالشكر للسادة المستشارين لتفضلهم بإثارة موضوع ذات أهمية كبيرة جدا، أهمية كبيرة جدا بالنسبة لبلادنا، بالنسبة لتنميتها، ولمستقبل أبنائها، كما تعرفون فإن آفة من هذا الشكل تتطلب تضافر للجهود وانخراط كامل لجميع مكونات المجتمع وإن الحكومة قد عبرت بوضوح والتزام عن عزمها لمواجهتها، وذلك من خلال التصريح الحكومي الذي سبق للسيد الوزير الأول أن تقدم به أمام مجلسكم الموقر.

واني أشاطركم الرأي السادة المستشارين أن مشكلة الأمية قضية تلامس مكونات الفعل، والعمل التنموي لبلادنا، وأريد أن أنهي إلى علمكم أن مجهودات كبيرة قد تم القيام بها، على سبيل المثال فقد تم القيام بحملات تحسيسية وتوعوية مكثفة على الصعيد الوطني، تم اعتماد برامج متكاملة ومتنوعة لفئات عدد من الفئات الاجتماعية، البرنامج قامت به وزارة التربية الوطنية، كما تم إنجاز عدد من البرامج القطاعية مع بعض القطاعات الحكومية كما أن هناك برنامج جد طموح من طرف المجتمع المدني في إطار شراكة تعاقدية إضافة إلى برامج قامت بها المقاولات كما أنه تم العمل على تعبئة عديد من الفعاليات على الصعيد الجهوي والمحلي كما تمت مواكبة البرامج بعمليات تنموية محلية لفائدة المتحررين من الأمية، إضافة إلى التفكير في إحداث آليات اللازمة لتشجيع تمويل عمليات محو الأمية.

أما بخصوص نسبة الأمية في بلادنا، فحسب الدراسة أنجزت سنة 1998 حول استهلاك الأسر وأنها تبلغ 48٪ من السكان البالغين 10 سنوات وما فوق. إلا أنه الإحصاء المقبل الإحصاء العام للسكنى والسكان الذي سينظم في شتنبر المقبل سيمكننا من التوفر على معطيات دقيقة جدا ومعينة لهذه المعضلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، تعقيب للسيد المستشار السي الشطاطبي.

المستشار السيد الشطاطبي مصطفى:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بدوري أنهنئه لأنه صديق لي.

السادة المستشارين، في البداية لابد أن نقول عند الحديث على الأمية معناه الحديث عليها يدخل في نطاق الحديث عن وجود سياسة حكومية لتمكين أولئك الذين منعتهم سياسة التهميش الإقصاء من الحصول على حقهم في التعليم والتعلم، ومن توفر الكفاءات اللازمة في المساهمة في الحياة العامة بكل معانيها ودلالتها، فتمكين الفلاحين والعمال، والمقهورين والمهمشين والمحرمين والمحرومات من القراءة ليست عملية تقنية تتعلق في وضع استراتيجيات، ومخططات والبحث عن موارد بل أن فعل القراءة يعتبر عملا سياسيا بامتياز، يتطلب تعبئة وحضور مستمر للتصور السياسي الذي يتابع ويحول ويحول المساهمة في هذا المجال إلى حوار وطني صريح ومسؤول، والأمية ليست سمة ينعت بها أولئك، أو هؤلاء الذين ذكرناهم آنفا، بل هي وضعية تتحمل مسؤوليتها السياسة الحكومية المتعاقبة في بلادنا مند الحصول على الاستقلال إلى اليوم، ومعالجتها تقتضي الحصول على اتفاق على معنى وحجم الظاهرة والتعامل معها وفق تصورات ومقاربات تأخذ بعين الاعتبار طبيعتها المركبة لأن الحديث عن الأمية هو في الواقع حديث عن فئات فقيرة ومحرومة، ومهمشة اقتصاديا، وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، أي مشروع مجتمعي يدور حول الأمية يتطلب بالأساس اعتباره وسيلة لتأهيل العنصر البشري من الناحية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والاجتماعية. فبدون وجود هذا النوع من التصور سنظل مجتمعا أميا يسير بسرعتين من جهة بطالة الجامعيين وحاملي الشهادات ومن جهة أخرى فئات لا تعرف التواصل بالمكتوب، ولا تنتمي إلى مجتمع المعرفة ولا إلى الحضارة الحالية الآنية التي نعيشها ولا تساير عصرها، هذه الحضارة القائمة على أساس القراءة والكتابة، كيف عملت الحكومة الحالية بحل هذا الواقع المزري، السيد الوزير مسيرة النور، مسيرة النور اللي بغات تجعل منها الحكومة الحالية حربة جديدة في عملها، فهو أسلوب سبق لبلادنا جربتو فيما مضى داخل بناية وزارة التربية الوطنية بتأطيرها طبعا، بتأطير منها، داخل التقويمية وخارج أوقات العمل، وطبعا دراسات تكوينية اللي أشرتم إليها أكدت على عدم الجدوى ديالها لأنها لا تتلاءم وخصوصية تعليم الكبار، ومع ذلك نظرا للتهافت طبعا حول الجانب الكمي التجأت الحكومة إلى الأساليب السهلة التي هي متوفرة لهم دون أن تولي أي اهتمام للجانب الكيفي في عملية التساؤل الذي مازال مطروحا.

ما هي السياسة التي وضعتها الحكومة لتمكين العاملين في هذا الحقل التربوي والإنساني من الكفايات لجعل محو الأمية عملا نافعا، وملبيا لحاجيات المسفيدات والمستفيدين، وقادرا بتذكير المتعلم أن يكون فعلا متحررا ومستقلا في حياته اليومية، والمهنية، وقادرا على المساهمة بالفعل، لا بالشعارات، في التنمية في دولة الحق والقانون؟ وباختصار في مجتمع الحداثة لأن الحداثة هي نمو مستمر وتغيير مضطرب لكل الموارد ولاسيما المورد البشرية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار لأن الموضوع طويل وشيق، حقيقة مستوى رفيع ديال التدخل مع الأسف نظام القانون الداخلي يحكمنا وقد استفدنا جميعا أعتقد الآن السيد كاتب الدولة له تعقيب على المداخلة الطيبة ديال السيد المستشار، هي متفق عليها جميعا، أنها كانت تحليل أكثر من سؤال، أشكركم السادة المستشارين، ونعلن على رفع الجلسة وشكرا للجميع.